الثلاثاء 27 تموز 2021
العدد 4398 السنة الخامسة عشرة
Mardi 27 juillet 2021 nº 4398 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ملف

«دولة الاعاشة» لا «جمهورية الكراتين»

4

النقاشات الأوروبية حول لبنان: 17 دولة تعارض فرض عقوبات [3]

تبادل رسائل إيجابية بين عون وباسيل والرئيس المكلّف
ميقاتي: أولوياتي الدواء والمحروقات والكهرباء [2]

تونس
تصحيح أم ثورة مضادة؟
[12 ـ 13]

سارعت الأحداث في تونس بنسق هستيري على امتداد الساعات العشر الأخيرة (أ ف ب)

كورونا

الإصابات نحو الألف
«قريباً جداً» الذروة الثالثة

7

الحدث

ايران تحت شبح «التوتر المائي»
رئيسي يواجه اختباره الأول

12

ثقافة

لور غريّب
عصارة الذاكرة والسنوات الثمانين

18

المشهد السياسي

تبادل رسائل إيجابية بين عون وباسيل والرئيس المكلّف

ميقاتي: أولوياتي الدواء والمحروقات والكهرباء

بعد 9 اشهر من التعطيل، ذللت الازمة الحكومية بتكليف نجيب ميقاتي رئيساً للحكومة. كل القوى المعنية بالمشاركة في مجلس الوزراء، بمن فيهم رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر، ابدوا إيجابية غير مسبوقة للتعاون. لكن مع حذر من ان يكون ما يُفضّله ميقاتي ليس سوى تعطيل حريري آخر بمباركة فرنسية. واليوم تبدأ استشارات التأليف في مجلس النواب، لتفتح مسار تشكيل الحكومة التي يضغط الفرنسيون لإنجازها في وقت قياسيّ

(هيثم الموسوي)

لم يخرج مسار تكليف نجيب ميقاتي كرئيس للحكومة عن المسار المرسوم له، فحصد 72 صوتًا من الكتل التي سبق لها أن أعلنت اعتزامها تسميته (حركة أمل، تيار المستقبل، حزب الله، التقدمي الاشتراكي، الحزب السوري القومي الاجتماعي (جناح حردان)، كتلة ميقاتي، تيار المردة، وكل من النواب جهاد الصمد، جان طالوزيان، ميشال ضاهر، إدي دمرجيان، عبد الرحيم مراد، عدنان طرابلسي، إيلي الفرزلي وتمام سلام)، لـ«ينجح» بفارق 7 أصوات إضافية عن الأصوات التي نالها رئيس الحكومة المستقيل وكل من فيصل كرامي، الوليد سكرية، أسامة سعد، شامل روكز، جميل السيد، وحصل السفير نواف سلام على صوت واحد من النائب فؤاد مخزومي. وخلافاً للتصريحات والشعارات الهجومية على ميقاتي على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل نواب ومسؤولين وناشطين عونيين، كانت أجواء بعبدا إيجابية يوم أمس، فقابلها ميقاتي بإيجابية أكبر. وأكدت مصادر بعبدا أن عون توافق مع رئيس الحكومة المكلّف على الاسراع في تشكيل الحكومة من دون الدخول في تفاصيل توزيع الحقائب أو تفاصيل أخرى. ونفت المصادر وجود «أي خلافات حول حقيبة معينة، فالبحث لم يتطرق الى هذه المسألة، لكن ثمة أجواء متعمدة للإساءة الى عملية التأليف والتسويق لنقاط خلافية بين الرئيسين غير موجودة».

هل سيقترح ميقاتي استخدام الأموال الآتية من صندوق النقد للاستثمار في إنتاج الكهرباء؟

سعد الحريري عند تكليفه، على أن تبدأ استشارات التأليف اليوم في مجلس النواب، فيما التزمت كتلتا التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية قراريهما بعدم تسمية أحد، إلى جانب كتلة ضمانة الجبل (غاب النائب طلال أرسلان) والطاشناق

على صقلب التيار العوني الذي لم يصوّت لصالح ميقاتي من منطلق «التجربة السابقة غير المشجّعة»، كما قال رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل إن أي قرار لم يُتّخذ بعد بخصوص إعطاء الثقة أو حجبها. وقالت مصادر مقرّبة من باسيل إن «ثمة إيجابية حقيقية تم لمسها من خلال رغبة ميقاتي في التعاون ونيته التسهيل لا العرقلة، بخلاف ما دأب عليه الحريري»، بناءً عليه، «إذا كان البرنامج وشكل الحكومة جديدين، فسيمنح التيار ثقته لميقاتي». ذلك لا يحجب «الشكوك التي ما زالت ماثلة عند باسيل من وجود مكيدة ما تُحضّر لفريقه من تحت الطاولة، وهو ينتظر ليرى كيف سيتصرف الرئيس الجديد والطريقة التي سيتعامل بها خلال التأليف، عندها يتخذ قرار جدّياً بالتعاون أو المواجهة». وحتى الساعة، كل تصريحات ميقاتي واجتماعاته تقود الى رغبة في التعاون، بدءاً بما عبّر عنه لدى اجتماعه برئيس الجمهورية، حيث أعرب عن استعداده للتعاون والتوافق «لتشكيل الحكومة المطلوبة التي ستنفذ المبادرة الفرنسية لمصلحة لبنان والاقتصاد اللبناني كي ننشل البلد من الانهيار»، مؤكّداً أن لديه الضمانات الخارجية المطلوبة للخروج من الأزمة.

وفي الغرف المغلقة، يؤكد ميقاتي أنه في حال تمكنه من تأليف حكومة، فإن أولوياتها ستكون في الفترة الفاصلة عن موعد الانتخابات النيابية هي «ضمان حصول اللبنانيين على الدواء والمحروقات والكهرباء». وأشار أعضاء في فريق عمله إلى نيته طرح فكرة استخدام مبلغ الـ900 مليون دولار التي سيحصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي (ضمن ما يُعرف بالية «حقوق السحب الخاصة») لبناء معملين للكهرباء في دير عمار والزهراني، بما يغطي كامل حاجة لبنان للكهرباء حالياً. وإضافة إلى ذلك، يعوّل ميقاتي على الزخم الدولي الذي وُعِد به، من أجل ضمان تطبيق اتفاقية استيراد الغاز من مصر، ما يؤدي إلى خفض فاتورة الكهرباء وضمان استمرار الانتاج. إلا أن ميقاتي أوضح أنه سيدرس مع صندوق النقد الدولي، ومع خبراء اقتصاديين، السبل الأفضل لاستخدام الاموال المخصصة للبنان، علماً بأنه لا يتحدّث عن إمكان التوصل إلى اتفاق برنامج مع صندوق النقد، بل عن «التفاوض مع الصندوق بهدف تحضير الأرضية لاتفاق معه». وفي المقابل، يحذّر سياسيون من الإفراط في التفاؤل بإمكان حل أزمة الكهرباء في غضون أشهر، رغم أن دولاً كثيرة تمكّنت من ذلك في أقل من عام واحد. من جانبها، لم تنتظر فرنسا طويلاً قبل إصدار «أمر اليوم» للبنان، فأشارت المتحدثة باسم الخارجية إلى أن «فرنسا أخذت علماً بتكليف ميقاتي لرئاسة الحكومة، يبقى الأمر الملحّ تشكيل حكومة ذات كفاءة وقادرة على تنفيذ الاصلاحات التي لا غنى عنها لنهوض البلاد، وهو ما يتوقعه كل اللبنانيين». ولم تجد الخارجية الفرنسية حرجاً في دعوة «جميع القادة اللبنانيين إلى التحرك في هذا الاتجاه في أسرع ما يمكن، وتشارك مسؤولياتهم». كذلك أتى «أمر» آخر من الاتحاد الاوروبي الذي أبلغ لبنان «ضرورة تشكيل حكومة ذات مصداقية وتضخع للمحاسبة من دون تأخير».

(الأخبار)

تقرير

النقاشات الأوروبية حول لبنان: 17 دولة تعارض فرض عقوبات

رغم الدور الكبير والمؤثر الذي تلعبه فرنسا في الاتحاد الاوروبي، لم تجد ارضاً خصبة لدى جيرانها تساندها في مشروعها لفرض عقوبات ذات طابع سياسي على مسؤولين لبنانيين. 17 دولة أوروبية، على رأسها المجر وايطاليا، عارضت الطرح الفرنسي واعتبرته غير قابل للتحقيق، فاجبرت مجلس الشؤون الخارجية الاوروبي على وضع نظام عقوبات على لبنان يتضمن معايير قانونية واضحة تتعلق بتبييض الاموال واختلاسها وتهريبها، قاطعة الطريق أمام أي مسعى للاقتصاص ممن تراه باريس معارضاً لاجندتها في لبنان. إنشاء نظام عقوبات لا يعني بأي حال من الأحوال فرضها، فالقرار يحتاج الى إجماع اوروبي غير موجود حتى اللحظة

رلى إبراهيم

عبثاً يحاول بعض الدول الأوروبية فرض عقوبات على بعض السياسيين اللبنانيين أسوة بالعقوبات الأميركية. رأس الحربة في هذا المشروع هو دولة فرنسا التي خلقت ما يشبه اللوبي لمساندتها في تحقيق أجندتها. خدمةً لهذا الأمر، جرى وضع لبنان كبند على جدول أعمال مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي FAC (في 12 تموز الجاري) من ضمن «الشؤون الراهنة» التي تحتم التداول بشأنها، خصوصاً بعد انفجار المرفأ، وذلك لفرض عقوبات على السياسيين المعطلين لتشكيل الحكومة والاصلاحات التي تريدها باريس. عدة اجتماعات عقدت من دون أن تتوصل الى توافق تامّ بين الدول الأوروبية؛ ففي مقابل فرنسا والفريق المتحمس لفرض عقوبات على لبنان، ثمة فريق آخر تقوده هنغاريا (المجر) يعارض أي عقوبات سياسية، ويشترط أن تكون دوافع المعاقبة موثّقة وصادراً فيها قرار قضائي مبرم وغير قابل للنقض. المعارضة الأوروبية الرئيسية كانت مستندة إلى عدم وجود نظام عقوبات على لبنان، بخلاف الحال في الولايات المتحدة الاميركية، وعدم القدرة على اتهام أفراد من دون بناء نظام مكتمل من ناحية الإجراءات القانونية. وكانت المجر أولى الدول المطالبة بهذا النظام، مع رفضها التام التعرض لرئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل الذي يصفه وزير خارجيتها بـ«رئيس الحزب المسيحي الاول» في لبنان.

السلوك المجري جرى شرحه في عدة محطات بأنه مسعى لردع باريس عن تنفيذ أجندة خاصة لا تستهدف سوى باسيل ورئيس الجمهورية ميشال عون. وهنا، الضغط المجري، الى جانب ضغوط دول أوروبية أخرى، لوضع نظام عقوبات، أسهم في قلب السحر الفرنسي عليه، من ناحية تحديد أطر واضحة للعقوبات تتعلق بتبييض الأموال والتهرب الضريبي وتهريب الاموال، بحيث يصعب بعد ذلك الذهاب الى اتهامات سياسية من دون قرائن. وهو ما حصل في الاجتماع الأخير، فتم الاتفاق على تكليف مجموعات قانونية مختصة لوضع نظام عقوبات على لبنان، وذلك لا يعني بأي حال من الأحوال امكان فرضها على أي فرد أو حزب في غياب الإجماع على ذلك. وإلى جانب المجر، لعبت إيطاليا دوراً أساسياً في إحباط الأجندة الفرنسية، رغم تسجيل ضغوط من وزير الخارجية الفرنسي على هنغاريا لدفعها الى التراجع عن موقفها.

قبيل اجتماع مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي الذي خلص الى ضرورة تأمين كل الإجراءات القانونية لوضع نظام عقوبات قبل نهاية الشهر الجاري، حصلت اجتماعات استثنائية بين المفوضية الأوروبية وفريق العمل الجغرافي مشرق - مغرب MaMa working group التابع لمجلس الشؤون الخارجية الأوروبي FAC والمنوط به اتخاذ القرار السياسي في ملف العقوبات على لبنان. وقد بحثت الاجتماعات في أمرين أساسيين:

1- نجح التواصل الذي أجراه وزير خارجية فرنسا جان إيف لودريان مع نظيره المجري بيتر سيارتو في تعديل موقف هنغاريا من العقوبات. فالمندوب الهنغاري في اجتماعات «المفوضية» و«فريق العمل» لم يعارض العقوبات خلال المناقشات، مشترطاً أن تستند إلى معيار «إساءة الادارة المالية، تبييض الأموال، تحويلات مالية غير قانونية، اختلاس الأموال العامة، وفشل إصلاح النظام المصرفي». وقال المندوب الهنغاري: «لا نريد أن نكون نحن الصبية الشياطين في الغرفة». أما المندوب الايطالي، فقد برز اعتراضه على جميع المعايير ما عدا المعيار الثاني، بما يعني على جدول أعمال مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي FAC (في 12 تموز الجاري) من ضمن «الشؤون الراهنة» التي تحتم التداول بشأنها، خصوصاً بعد انفجار المرفأ، وذلك لفرض عقوبات على السياسيين المعطلين لتشكيل الحكومة والاصلاحات التي تريدها باريس. عدة اجتماعات عقدت من دون أن تتوصل الى توافق تامّ بين الدول الأوروبية؛ ففي مقابل فرنسا والفريق المتحمس لفرض عقوبات على لبنان، ثمة فريق آخر تقوده هنغاريا (المجر) يعارض أي عقوبات سياسية، ويشترط أن تكون دوافع المعاقبة موثّقة وصادراً فيها قرار قضائي مبرم وغير قابل للنقض. المعارضة الأوروبية الرئيسية كانت مستندة إلى عدم وجود نظام عقوبات على لبنان، بخلاف الحال في الولايات المتحدة الاميركية، وعدم القدرة على اتهام أفراد من دون بناء نظام مكتمل من ناحية الإجراءات القانونية. وكانت المجر أولى الدول المطالبة بهذا النظام، مع رفضها التام التعرض لرئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل الذي يصفه وزير خارجيتها بـ«رئيس الحزب المسيحي الاول» في لبنان.

السلوك المجري جرى شرحه في عدة محطات بأنه مسعى لردع باريس عن تنفيذ أجندة خاصة لا تستهدف سوى باسيل ورئيس الجمهورية ميشال عون. وهنا، الضغط المجري، الى جانب ضغوط دول أوروبية التي ينبغي أن يتضمنها نظام العقوبات على لبنان. بعض الوزراء الأوروبيين أكدوا لفرنسا أنهم لن يقفوا ضد العقوبات، لكنهم اشترطوا أن تتمتع بصيغة قانونية وسياسية غير قابلة للنقض قضائياً. أما فرنسا، بحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، فقد دفعت بمندوب هولندا الى أخذ الكلام في البداية لاستعراض فكرة العقوبات بحماسة تامة ضد لبنان. إلا أن دولاً أخرى، كالسويد وفنلندا، عارضت اتخاذ قرار سياسي بوضع نظام العقوبات على لبنان. وفي مقابل كل من فرنسا وألمانيا وهولندا والدنمارك المشجعة

أبرز الدول المشجعة للعقوبات هي فرنسا وألمانيا وهولندا والدنمارك

للعقوبات على لبنان، عبّرت 17 دولة أوروبية عن معارضتها لذلك، سواء لجهة اعتراضها على أصل العقوبات، أم لناحية المطالبة بوضع معايير لذلك، أم عبر اعتراضها على المعايير. من جهته، حاول مندوب رومانيا (وهو رئيس «فريق العمل مشرق - مغرب») أن يختتم الاجتماع بكتابة خلاصة تقول بوجود «انفتاح للمضي قدماً في اعتماد نظام عقوبات على لبنان»، إلا أنه اصطدم بمعارضة المجر والدنمسا وبولندا ولاتفيا ومالطا وفنلندا والسويد والبرتغال، ففشلت محاولته. وقد توضحت الصورة لدى المجتمعين عن صعوبة اتخاذ قرار بالنسبة إلى العقوبات على لبنان.

«انهيار لبنان يُربح حزب الله»

بناءً على الاجتماعات التي عُقِدت، أشار الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل في مؤتمر صحافي، الى أنه لا يعتقد أن أي قرار سيتخذ بشأن الأزمة في لبنان، مردفاً بأن «العقوبات قد تكون مطروحة إذا اقترحتها الدول الأعضاء». أما في الاجتماعات، فأعاد بوريل التشديد على العقوبات من منطلق أن «النخبة السياسية اللبنانية لا تشعر بالطابع الملحّ لتنفيذ الإصلاحات، وبالتالي يمكن استخدام نظام العقوبات ضدها». أعقبت ذلك كلمة مطوّلة لوزير الخارجية الفرنسي الذي كرّر بأن الذكرى السنوية لانفجار المرفأ اقتربت، ولبنان لا يزال يدمّر نفسه. مقدمة لو دريان لم تكن جراء الحرص على لبنان وأمنه الاجتماعي والاقتصادي، بل من زاوية أن «انهيار لبنان يؤدي الى فوز حزب الله»، على حدّ قوله. لذلك، أمل لو دريان التوصل في مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي الى توافق سياسي حول نظام العقوبات، على أن يتم العمل على الناحية التقنية لهذا النظام من قبل مجموعات العمل المختصة. لاقى الاقتراح الفرنسي دعماً من هولندا وألمانيا وإيرلندا وإسبانيا واليونان، فيما شدّد وزير خارجية مالطا على ضرورة ألا يكون نظام العقوبات على لبنان سابقة لتطبيقه في بلدان أخرى. اللافت هنا ليونة وزير الخارجية المجري الذي كان معارضاً لأي عقوبات، لكنه عبّر في هذا الاجتماع عن موقف إيجابي لوضع نظام عقوبات على لبنان، لكنه كرر ضرورة اعتماد نظام عقوبات يستند الى معيار «إساءة الإدارة المالية، تبييض الأموال، تحويلات مالية غير قانونية، اختلاس الأموال العامة، وفشل إصلاح النظام المصرفي»، مضيفاً إنه سيكون لحكومته موقف بناءً على مستوى مجموعات العمل المختصة في الأسابيع المقبلة. كذلك أعاد تأكيد رفض بلاده إدراج «الحزب السياسي المسيحي على قائمة العقوبات»، أي التيار الوطني الحر.

في ختام الاجتماع الذي فشلت فيه فرنسا بالحصول على إجماع حول فرض عقوبات على لبنان، عقد بوريل مؤتمراً صحافياً قال فيه إنه سيجري العمل على الإجراءات القانونية لوضع نظام عقوبات ضد المسؤولين اللبنانيين عن تعطيل الحل السياسي ومعاناة الشعب. وأشار الى أنه يجري العمل على اتخاذ قرار من المجلس لتأسيس هذا النظام الجديد، على أن تستكمل كل الإجراءات بحلول نهاية الشهر الجاري. وشرح بوريل أنه لا يتحدث عن «تنفيذ نظام العقوبات (17 دولة عارضت العقوبات على لبنان)، بل بناء النظام فقط وفقاً للأساس القانوني السليم».

تقرير

طرابلس: لا احتفالات بتكليف ميقاتي واحتجاجات نفاد المازوت مستمرّة

عبد الكافي الصمد

لعلّها المرّة الأولى في تاريخ طرابلس ولبنان يجري فيها تكليف شخصية سياسية معيّنة بتأليف الحكومة، وتغيب عنها أيّ مظاهر للاحتفال باقتراب المُكلَّف من الجلوس على كرسي الرئاسة الثالثة، أو العودة إليها مجدّداً، إذ بدت عاصمة الشمال يوم أمس كأنّها غير معنية بالحدث لا من قريب ولا من بعيد، بعد حصول الرئيس نجيب ميقاتي على 72 صوتاً في الاستشارات النيابية الملزمة التي جرت أمس.

مقرّبون من ميقاتي أوضحوا لـ«الأخبار» أنّ الرئيس المكلَّف «عمّم على مناصريه عدم الإقدام على القيام بأي مظهر احتفالي، سواء إطلاق نار أم مفرقعات نارية أم غيرها، ما منع كثيرين من الاندفاع وراء عواطفهم في التعبير عن ميولهم السياسية، خصوصاً في ظلّ الوضع الاقتصادي والمعيشي الضاغط الذي سيجعل أي احتفال من هذا النوع على أنّه استفزاز لمشاعر شريحة واسعة من أبناء مدينة تعاني من العوز والفقر».

ومع أنّ أنصار ميقاتي اقتصر تعبيرهم عن فرحهم بعودة زعيم تيّار العزم إلى رئاسة الحكومة مجدّداً، ولو تكليفاً، وإعادة رئاسة الحكومة إلى طرابلس، فإنّ سجالاً واسعاً قد نشب وبحدّة على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي بين مناصري ميقاتي وآخرين من معارضيه انتقدوه، بعدما لم يجدوا فيه الشخص المناسب لإخراج البلد من أزماته.

في غضون ذلك، تواصلت أمس في طرابلس الاحتجاجات على نفاد مادة المازوت من الأسواق على نطاق واسع، وعدم قيام أغلب محطات المحروقات في طرابلس وجوارها بتعبئة خزّانات الشاحنات والسيارات، ومولدات الكهرباء الخاصّة التي توقفت عن العمل، أو لجأت إلى برامج تقنين قاسية بسبب الشحّ في مادة المازوت. ما تقدّم دفع سائقين وأصحاب مولدات ومواطنين إلى قطع أوصال المدينة، سواء داخلها أم عند مداخلها الرئيسية، وتحديداً في نقطة البالما عند مدخل طرابلس الجنوبي، وفي البداوي عند مدخل المدينة الشمالي. كذلك نُفّذ اعتصام أمام منشآت نفط طرابلس الكائنة في البداوي، احتجاجاً على عدم تسليم مادة المازوت. وقطع المحتجون طرقات داخلية عديدة، ما أدى إلى ازدحام خانق في الشوارع والساحات لساعات طويلة.

ومساء أمس، توقف معظم مولدات الكهرباء الخاصّة عن العمل، بسبب نفاد مخزونها من المازوت، ما دفع مواطنين غاضبين إلى النزول إلى الشوارع وإطلاقهم النار في الهواء تعبيراً عن احتجاجهم، وقطعهم عدداً من الطرقات الرئيسية في المدينة.

مواطنون غاضبون على إطفاء مولدات الكهرباء أطلقوا النار في الهواء احتجاجاً

(صروات بو حيدر)

ضغط لودريان على الحجر لتبديل موقفها، فتعاملت هنغاريا بإيجابية مع مسألة إنشاء نظام عقوبات (هيثم الموسوي)

ملف

«دولة الإعاشة» لا «جمهورية الكراتين»

كما في أيام الحرب، عادت «كراتين الإعاشة» لتغزو المناطق اللبنانية. القسم الأكبر منها تقدّمه الأحزاب لمناصريها، سواء منها الاحزاب التقليدية، أم تلك التي تحمل صفة الحديثة أم المعارضة، وصولاً إلى حملات بعض جمعيات ما يُسمى «المجتمع المدني»، الممَوّلة من الخارج، كتلك التي تتلقى «تبرّعات» الذين يوصفون بـ«الخيّرين» من أصحاب المصارف وأصدقائهم. رغم ذلك، عادةً ما توصم «كرتونة الإعاشة» بالكثير من السلبية، المحقة أحياناً، والمبالغ بها أحياناً أخرى. «المدنيون» يرون في عملهم تكافلاً اجتماعياً، فيما «كراتين الأحزاب» رشوة وزبائنية. أما الحزبيون، فيعتبرون «كراتين الجمعيات» محاولة لاختراق ساحاتهم لا لا يمتّون إلى «العام» بصلة. فـ«الكرتونة» اختصاص حصري للقطاع الخاص، بشتى أشكاله.

على أن الدولة في لبنان تكاد حتى بات اختصارها ممكناً بالكرتونة، رغم أن مقدّميها صغيرة نسبياً إذا ما قارنّا حجم كراتين ثلاثية باريس الإعاشية بما سبيل المثال لا الحصر: درة تاج الدولة، الجيش الوطني، يعيش اليوم على «الإعاشة» من شتى الدول «الصديقة والشقيقة»، وهو الذي لا يعرف غير الأميركية منها سبيلاً للتسلح منذ سنوات طويلة.

أما درة تاج القطاع الخاص، والعمود الفقري للاقتصاد، أي المصارف، فلم تتضخم ثروات أصحابها، إلا بـ«الإعاشة» التي قدمتها لها الدولة ومصرفها المركزي هندساتٍ وخدمةً للدين العام. وما يسري على المصارف يسري أيضاً على المدارس الخاصة، والمستشفيات الخاصة...

يستسهل كثيرون اليوم القول إن «كرتونة الإعاشة» هي السبيل الأمثل، نظراً إلى الواقع الراهن، لمساعدة الأكثر فقراً. قد يصحّ ذلك، في بعض الجوانب. لكن، يبقى المطلوب هو أن تتحوّل الدولة إلى «دولة إعاشة» لسكانها، عبر صون حقّهم في العيش الكريم، وتحويل الغذاء والدواء والاستشفاء والتعليم والنقل والاتصالات والطاقة... إلى حقوق تحرص الدولة على تقديمها بأسعار يمكن الأكثر فقراً الحصول عليها. المطلوب اليوم أن تتحوّل الدولة إلى دولة إعاشة لسكانها، بدلاً من «فيدرالية الكراتين».

(الأخبار)

في مديح الكرتونة

جمال غصن

(هيثم الموسوي)

يوماً بعد يوم، تتأقلم لبنان مع تداعيات سياساته الاقتصادية ويتقبّل أن هذه السياسات والنمط الاقتصادي المتّبع أفلسا دولة المصارف، وإن لا يزال مالكو الوطن والمصارف ينكرون هذا الواقع ويتقاذفون التهم والتهرّب من المسؤولية. وبما أن البعض ينتظر منقذاً بعيد البلد إلى الزمن الجميل، دعونا ندحض هذه الأسطورة التي لن تحصل ولم تحدث من قبل. ركب رفيق الحريري كراتين الإعاشة في ثمانينيات الحرب ليحطّ في بيروت منقذاً نيوليبرالياً. بعد الطائف وفق الحريري ورعاته الإقليميين بين أمراء حرب لبنان ومَلاك ما قبلها بتوزيع المشاريع على طرف وفوائد القروض على الآخر محتفظاً بحصة لنفسه من الطرفين، وطبعاً لم يكن ذلك ليمر لولا مباركة حَدّام دمشق وكنعان عنجر (وهو غير كنعان حزب المصرف) اللذين كانا مَحجَتين لارتال من أزلام (أو أذلال لا فرق) سلالات سياسية لبنانية باتوا «ثواراً» في ما بعد...

مرتين. إذاً، بعد توزيع كراتين الإعاشة على الفقراء، وزّع رفيق الحريري إعاشات لشراء الساسة والمصرفيين وتكريس النمط الاقتصادي الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.

لكن ألم يعارض أحد ذلك؟ طبعاً كان هناك يسار معارض ضعيف نسبياً، بتنا نحلم بوجود يسار بربع قوته اليوم، وجنرال منفي أصبح رئيساً اليوم. فكّكت القوى الحاكمة الأوّل وتجاهلت الثاني الذي تمكّن من إنشاء حالة مكّنته من تحقيق مقولة «عون راجع». تفكيك اليسار كان على مراحل. إذ تسلّمت حركة المحرومين ورثيسها جبهة النقابات حين كان لا يزال بإمكانها ادّعاء الحرمان، بمساعدة بيك الاشتراكية بطبيعة الحال، وتم توزيع أموال إعاشات على الطبقة الوسطى من خلال دعم ليرتهم لجعلهم يتخيّلون بحبوحة وهمية لا داعي فيها للهلع من إفلاس لن يأتي ولا يُذكر إعلامياً قط (لم تكن جريدة اليسار الغوغائي موجودة في حينها)، ووزّع الحريري ومهندسه المالي رياض سلامة صناديق الإعاشة للبنانيين من مالهم لرهن مستقبلهم، وكان كلما واجه معارضةً يتلطّى خلف فؤاد السنيورة (لأنه كان منافقاً وجبانـاً)، وكان السنيورة يتقبّل دوره هذا (لأنه كان ولا يزال فؤاد السنيورة)، طبعاً سرعان ما أفلس لبنان، لكن للبنان أصدقاء يحبّونه لسبب ما، ربما لأنه وطن الحياد، وتكرّموا عليه بهبات وديون. تدفّقت كراتين باريس واحد وباريس اثنين وباريس ثلاثة إعاشة لطبقة لبنان الحاكمة والحاضعة لتبقى حاكمة في لبنان وخاضعةً لأصدقاء لبنان.

بحبك يا لبنان

يُفاجأ من اعتاد على الإعاشة بعد الإفلاس لماذا لا يهرع الأصدقاء اليوم لإنقاذه مرّة أخرى، وبدا يهلع من المظاهر المتسارعة لانهيار منظومته المفلسة. لكنّ السؤال الذي يجب على هؤلاء الإجابة عنه هو: لماذا كانوا يحبونكم من قبل؟ كيف كنتم تخدمونهم ليغدقوا عليكم بإعاشات منحتكم طائرات خاصة ويخوتاً؟ وما الذي كان يخيفهم من سقوطكم؟ يقول الفيلسوف الأناركي الروسي ميخائيل باكونين: «حذار من الدول الصغيرة» فهي ضحية الدول الأكبر، لكنها في الوقت عينه تشكّل خطراً عليها، إذ أنه من الأسهل لهذه الدول أن تكون محرّكاً للتغيير. وقد اختار الصحافي البريطاني ديفيد هيرست تحديداً هذه الجملة لباكورتين لتكون عنوان كتابه عن لبنان الذي أصدره بعد قضائه قرابة نصف قرن في بيروت.

لم يكن سبب غرام أصدقاء لبنان به وبمصرفيته تذاكيهم وابتزازاتهم، بل عمالتهم ودورهم في خدمة المنظومة الاقتصادية المهيمنة عالمياً، والخوف من صعود مثال يشكك بإله الرأسمال المعولم الواحد. فلبنان صغيرٌ بما يكفي ليخرج عن المنظومة التي لا تحتاج سوقه الصغيرة لكي تراكم الأرباح، لكنه قد يوحي للآخرين الأكثر أهمية بالشر في خطاه، وكلفة تقويضه صغيرة نسبياً. وهذا من دون الدخول في فالق صراع تحرير فلسطين، فموضوعنا اليوم كراتين الإعاشة فقط. ولن نُقحم «إسرائيل» هنا، ولنتظاهر أنها ليست موجودة أصلاً كما يحلو لدعاة الحياد مع الدولة الأوهن من بيت العنكبوت اليوم أكثر من أي وقت مضى، والتي وصفها هيرست في كتابه بأنها مثالٌ «أكثر اعتباطيّة للغَطرسة الإمبريالية المتقدّمة، والنزوات الجيوسياسية، والأعمال الإنسانية المضلّلة بحُبّ» من المثال اللبناني.

بالفعل كانت كلّفة تقويض لبنان صغيرة نسبياً إذا ما قارنّا حجم كراتين ثلاثية باريس الإعاشية بما فمنها ما يُستخدم للضرب المباشر على الرأس، ومنها ما يوضع في العجلة الاقتصادية لعرقلتها فلا تسير لا يميناً ولا يساراً ولا غرباً ولا شرقاً، وأخرى توجّه نحو الأمعاء وتهدّك بالجوع.

> كرتونة الإعاشة بالحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يحتاج إليها الفرد ليعيش هي حق أساسيٌّ من حقوق الإنسان

الأمن والأزدهار

لا تخفي الولايات المتحدة سياسة العصا والجزرة التي تتّبعها في تقويض الدول التي تراها مارقة للمحافظة على موقعها المهيمن في العالم. وُدّعنا وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل قبل أسابيع بتهديد ووعيد من هذا الطراز (بالمناسبة يُنصح بالاستماع إلى تصريحات ديفيد هيل لمن يعاني من الأرق، فالرجل علبة حبوب منوّمة متجسدة في شبه إنسان). قال هيل من بعيداً من قبل، لكنّ جزرة الإغراء باتت مكلفة أكثر مما يستحق الحمير القائمون على النظام. وهنا لا بد من اللجوء إلى العصا لمن عصى. والعصا أنواع، يحتاج إليه اليوم لبنان المصارف لتعويم نظامه الذي قد يكون استنفد منفعته. طبعاً سيتكرون الإفلاس، فهناك من أحياهم حين كانوا موتى من قبل. لكنّ جزرة الإغراء باتت مكلفة أكثر مما يستحق الحمير القائمون على النظام. وهنا لا بد من اللجوء إلى العصا لمن عصى. والعصا أنواع، إنه أتى «إلى لبنان بناءً على طلب الوزير بلينكن للتأكيد على التزام إدارة بايدن المستمر تجاه الشعب اللبناني ورغبتنا المشتركة في الاستقرار والازدهار في لبنان». ثم شرح أن «تكديس حزب الله للأسلحة الخطرة والتهريب والأنشطة غير المشروعة والفاسدة الأخرى تقوّض مؤسسات الدولة الشرعية وتسلب من اللبنانيين القدرة على بناء بلد مسالم ومزدهر».

طبعاً لبنان الصغير ليس فريداً، فإذا بحثتم عن كلمة «ازدهار» في بيانات وزارة الخارجية الأميركية تكتشفون أن روبوتات خارجية واشنطن تكرّر هذا المؤال منذ عقود وأينما حلّت. إليكم مثالين، أحدهما من الشرق في مواجهة الصين، «سوف نقف مع أصدقائنا وحلفائنا لتطوير أمننا وازدهارنا وقيمنا المشتركة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ». وآخر من الغرب يطبّل لدور كولومبيا في حصار فنزويلا العظمى، «كولومبيا شريك رئيسي في الجهود القائمة لمساعدة فنزويلا في عودتها إلى الديمقراطية والازدهار الاقتصادي».

يقولونها ويكرّرونها بوضوح وبلا خجل: إما أن تكونوا مسالمين خانعين أو نجوّعكم. واليوم التهديد بالجوع لم يعد تهديداً بل دخلت محاولة التجويع قيد التنفيذ.

دولة المصرف ودولة الشعب

بدأت عملية التجويع الإجرامية وعادت كراتين الإعاشة للظهور في الإعلام اللبناني المحكوم بالمصرف من زاوية المزايدات السياسية الضيّقة وتقاذف اللوم والمسؤولية عن الانهيار، علماً بأن تلك الكراتين لم تغب يوماً، بل تمّ تغييبها إعلامياً لأنها لم تكن تتناسب مع سردية البحبوحة. فكراتين الإعاشة كانت قُرصاً في كل عرس انتخابي في جمهورية الطائف من دون استثناء، وهنا وجب التفريق بين كرتونة العيش الكريم وصناديق الذل.

لاحظوا الفرق في ترويج الإعلام لمؤتمرَي استجداء «الازدهار» عندما يكون المستفيدون جشعي «حزب المصرف»، وكيف تنقلب التغطية حين يكون المتلقي فعلاً محتاجاً في ظل انهيار اقتصادي من صنع الجشعين ووباء باغت العالم وضرب لبنان في هيل لمن يعاني من الأرق، فالرجل علبة حبوب منوّمة متجسدة في شبه إنسان). قال هيل من بعيداً من قبل، لكنّ جزرة الإغراء باتت مكلفة أكثر مما يستحق الحمير القائمون على النظام. وهنا لا بد من اللجوء إلى العصا لمن عصى. والعصا أنواع، إنه أتى «إلى لبنان بناءً على طلب الوزير بلينكن للتأكيد على التزام إدارة بايدن المستمر تجاه الشعب اللبناني ورغبتنا المشتركة في

مقالة

لسنا قطعاناً

ليلى تابت *

في طريقي إلى المنزل بعد نهارِ عملٍ طويل، أمشي ببطءٍ سارحةً في أفكاري أُطمئن نفسي أن الأزمة مؤقتة وأن الأمور ستتحسّن حتماً. ثمّ ألمح شاباً في الأربعين من عمره يرتدي سترة زيتية، يسير بحماس ويتحدث بصوت عالٍ مع حرس منزل أحد زعماء الطوائف الأزليين. يبدو من حديثهم أنهم زملاء. «كيفك حبيبي؟ تعشّيت ولّا بعد؟ جاي لعندك». استوقفتني ابتسامته العريضة ومِشيَتُه الواثقة في منتصف الطريق بينما أنا مختبئة على الرصيف أتحسّر على نفسي. من أين تأتيه راحة البال يا ترى؟

لماذا يدافع هذا الشاب عن زعيمه ويحميه؟ ألا يدري كم أن الأوضاع بائسة وكم أن النظام مهترئ؟ طبعاً يدرك ذلك. كلنا نعرف ذلك، ولكنّ الفرق بينه وبيني هو أنّني متمسّكة بعملٍ براتبٍ وضمانٍ اجتماعي وبوليصة تأمين متاحة لي لحمايةٍ نفسيٍّ وأهليٍّ من هذا النظام وزعمائه، بينما هو ليس لديه غير زعيمه الذي يؤمن له راحةَ البال التي يتمناها كثيرون. بغياب تغطية صحية شاملة، والتهرّب من تأسيس نظام تقاعدي حمائي (ولبنان من الدول النادرة التي ليس لديها نظام تقاعدي وهذا ليس بصدفةٍ)، وحصر الضمان الاجتماعي بقلة قليلة من الموظفين وأسرهم وعدم تطبيق الآليات القانونية لرفع الحد الأدنى للأجور، وعدم وضع سياسات تحفّز على خلق فرص عمل جديدة، يسعى المواطن إلى حماية من حيث أتت حتى لو كانت من زعيم فاشل وفاسد. بالتالي يدافع المواطن عن مصدر الحماية ذلك مهما كلّف الأمر، لأنه يشكل شبكة الحماية الوحيدة في ظل ازدياد الفقر والبطالة. بينما في المقابل هناك من يتعنّه بالغنم والقطيع ولا يقدّم له شيئاً، ولا حتى يتحدّث بمشكلة غياب شبكة الحماية الاجتماعية. لا لسنا قطيعاً. من الضروري لهذا الذي يطرح نفسه بديلاً ناصعاً أن يحاول في ثورته فهم أسس العلاقة الزبائنية وديمومتها بدل الاتهامات الفوقية الازدرائية. إن لم نفهم اليوم علاقة المواطن بزعيمه لا يمكن تفكيكها وبالتالي لن نستطيع تغييرها أو تغيير أيّ شيء على الإطلاق. وبالمناسبة، في أزمات كتلك التي نمر فيها، تتشدّد وتتصلّب تلك العلاقة مهما صرخنا «قطيعاً» وفرص نجاح محاولات التغيير تضمحلّ وتختفي.

إحدى أبرز ركائز هذه العلاقة المرسّخة بين الزعيم والمواطن هي تفكيك الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة لجميع مواطنيها بالتساوي واستبدالها بحماية فضائلية مجزّئة. تتكوّن الحماية الاجتماعية من السياسات الرامية إلى الحد من الفقر واللامساواة من خلال تعزيز فعّالية أسواق العمل، وقدرة السكان على التكيّف مع المخاطر الاجتماعية، مثل البطالة والمرض والعجز والشيخوخة. نظام الحماية الاجتماعية في لبنان منذ تأسيس نظامه الطائفي الليبرالي، نظام متفكّك وارتجالي لم يهدف قط إلى محاربة الفقر أو تأسيس مجتمع عادل. تاريخياً، أقصت السياسات الاجتماعية الطبقات الفقيرة وميّزت بعض الفئات مثل العمال النظاميين وموظفي القطاع العام بمنحهم ضمانات محدودة مثل الضمان الصحي والمساعدات العائلية وتعويضات نهاية الخدمة. أما العمال غير الرسميين فهم مستثنون من أي تغطية مثل العمال الموسميين والزراعيين والعمال المهاجرين، بالإضافة إلى العمال لحسابهم والعاطلين عن العمل والمتقاعدين. اليوم، أكثر من نصف الشعب اللبناني ليس لديه أي تغطية اجتماعية. ومن هنا تبسط الجمعيات الدينية والأحزاب السياسية سلطتها على المواطنين وتشرذمهم. واللافت في الأمر، أن الكثير من الجمعيات الدينية تستعين بموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية التي تنفق 60 في المئة منها على تمويل أكثر من 200 جمعية، ما يعني أنه تتمّ الاستعانة بموارد الدولة لتعزيز الولاءات الزبائنية وإضعاف دور الدولة ومؤسساتها.

حالياً، مع رفع الدعم التدريجي واتّساع دائرة الفقر وتجميد برنامج استهداف الفقر الممَوّل بقرض من البنك الدولي، يتركز الحديث على بطاقة تموينية لـ 60% من الأسر. ولكن من أين يأتي هذا التمويل؟ وهل سيتمّ توزيعها من خلال قنوات سياسية وحزبية؟ يصعب تصوّر تنفيذ مثل مشروع البطاقة التموينية هذا في ظل ما نشهده من فراغٍ في السلطة التنفيذية وعدم توفر التمويل، والأرجح أنّنا سننتقل إلى نظام مساعدات اجتماعية فضائلي بالكامل، وطبعاً سيعزّز ذلك سلطة الزعماء وديمومة النظام، فلا يلام إذاً المواطن إن تمسّك بزعيمه.

المطلوب في ظل ضعف دور الدولة في تأمين حماية اجتماعية شاملة، والتي هي من أهم وظائف الدولة، ليس تغييبها كلياً من خلال منظومة مساعدات خارجة عنها، بل تفعيل دورها، بما هو ضروري وممكن وواقعياً راهناً، عبر النضال من أجل إقامة نظام شامل للحماية الاجتماعية، ويشمل ذلك منع انهيار الضمان الاجتماعي وحماية تعويضات الموظفين من التبخّر وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي الاختياري نحو تغطية صحية للجميع، وإقرار نظام تقاعدي وتأمين حق السكن والتعليم. العقبة الأكبر أمام تفعيل سياسات تساهم في مكافحة الفقر واللامساواة تكمن أولاً في غياب الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة وثانياً في إهمال الحركات المعارضة لأهمية الحماية الاجتماعية الشاملة. لا بل بدأت بعضها بتأسيس جمعياتها الخيرية الزبائنية على غرار زعماء الطوائف.

إنشاء نظام شامل للحماية الاجتماعية اليوم، هو خطوة ضرورية لتحرير السياسات الاجتماعية من الأعراف المتّبعة لعلاقات الولاء الزبائني وإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة والمواطنة. قد يكون المواطن جاهزاً لفكّ الارتباط بالزعامة التقليدية ولكن علينا تقديم بديل واضح وصريح، وهذا يحتّم أيضاً التفكير والتخطيط لنظام سياسي واقتصادي جديد بدلاً من الاكتفاء بقرع ناقوس الفساد وباتهام الشعب بأنه قطيعٌ.

* باحثة جامعية

ملف

بطاقة تمويليّة بلا شبكة أمان اجتماعيّ

(أرشيف ـ مروان طحطح)

ماهر سلامة

في وقت يبدو فيه أن رفع الدعم أصبح أمراً قريباً، بدأ الحديث عن خطة حكومية لاستبدال الدعم ببطاقة تمويليّة للأسر المستوفية لشروط الحصول عليها، كمعونة لضمان قدرتها على تأمين جزء من حاجاتها الأساسية التي سترتفع أسعارها بشكل كبير بعد رفع الدعم. وفكرة البطاقات التمويلية، أو الدعم المباشر للأسر، ليست أمراً جديداً، حتى في الدول المتقدّمة التي تُعتبر رأسمالية، حيث يُسمى هذا النوع من الدعم بـ«برامج شبكات الأمان الاجتماعي». وتندرج تحت شبكات الأمان هذه برامج عدة، لكل منها هدف معيّن، مثل المساعدات الغذائية، والتقديمات للعاطلين عن العمل، وتقديمات السكن وغيرها. وهي بمثابة شكل من أشكال إعادة توزيع للثروة، إذ تُموّل من الضرائب وأصحاب الأعمال والإنفاق الحكومي.

على سبيل المثال، تضم شبكة الأمان الاجتماعي في أميركا برامج عدة، أبرزها برنامج «مساعدة التغذية التكميلية» الذي تستوفي شروطه الأسر التي يقع صافي دخلها على خط الفقر أو تحته. وهو عبارة عن برنامج يقدّم مساعدات شراء الأغذية عبر بطاقات إلكترونية يمكن للأسر المستفيدة منها استخدامها للتبضّع في محالّ السوبرماركت والمتاجر الصغيرة ومحالّ تجارة الغذاء بالتجزئة. ويستفيد عدد كبير من الأميركيين من هذا البرنامج. فبحسب وزارة الزراعة الأميركية، استفادت 20 مليون أسرة تضم 40 مليون شخص من هذا البرنامج عام 2018، بمعدّل شهري يبلغ 250 دولاراً لكل أسرة. وتضم شبكة الأمان الاجتماعي في أميركا برامج أخرى، مثل برنامج «الدخل التكميلي الإضافي» الذي يُعنى بدعم كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال دفع مساعدات نقدية لهم، وبرنامج «صندوق رعاية وتنمية الأطفال» وغيرهما.

وتتضمن شبكة الأمان الاجتماعي في فرنسا مخصّصات للأسر، مثل الإعانات التي تُدفع للعائلات التي تضم أكثر من طفلين معالين تحت سنّ العشرين، وتختلف الإعانة بحسب دخل الأسرة وعدد الأطفال لديها، وتُراوح بين 32 يورو و 130 يورو شهرياً للأسر التي تضم طفلين، وبين 75 و300 يورو للأسر التي تضم ثلاثة أطفال، وبين 42 و168 يورو لكل طفل إضافي. كما تُدفع إعانة إضافية «تكميلية» للأطفال الأكبر من 14 سنة تُراوح بين 14 و60 يورو شهرياً لكل طفل (باستثناء الطفل الأول في العائلات التي تضمّ طفلين فقط). وتشمل هذه المخصصات تقديمات الطفولة المبكرة التي تُدفع للأطفال الحديثي الولادة حتى بلوغهم سن الثالثة كإعانة أساسية، إضافة إلى إعانة لتغطية أيّ عمل أو مدخول تخسره الأسرة بسبب انشغال الأهل بتربية الطفل، وتستمر هذه الإعانة حتى يبلغ الطفل الثالثة من عمره، بالإضافة إلى إعانات أخرى للأسر التي تضمّ أطفالاً يعانون من أمراض ومن ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديمات أخرى.

وفي بريطانيا، تتضمن شبكة الأمان الاجتماعي مخصّصات للأسر مثل معونة الأطفال التي تُقدّم للأسر التي تضم أطفالاً أصغر من سن 16 سنة و(20 سنة للأطفال الطلاب)، على أن لا يتعدى مدخول أيّ فرد من الأسرة 50 ألف جنيه استرليني في السنة. وتبلغ قيمة هذه المعونة 20 جنيهاً أسبوعياً للطفل الأول و13,7 جنيهاً لكل طفل إضافي. كما تُعطى إعانة على شكل ائتمان ضريبي (Tax credit) للأسر التي تضم أطفالاً تحت سن الـ 16، وهو عبارة عن 194 يورو شهرياً للطفل الأول و200 يورو للطفلين الثاني والثالث و225 يورو لكل طفل إضافي، إضافة إلى مخصصات إضافية للأشخاص الذين تكفي مداخيلهم لإعالتهم لكن لا تكفي لإعالة أطفالهم، وتصل هذه المساعدات إلى 135 يورو شهرياً للطفل. كما تقدم الحكومة «دعم الحد الأدنى من المداخيل» للأسر غير القادرة على إعالة نفسها، وهو يغطي الفرق بين حاجة الأسر إلى تأمين الحاجات الأساسية (تتضمن كلفة السكن) ومدخولها. وتقدر الحكومة كلفة الحاجات الأساسية بما يُراوح بين 332 و416 يورو شهرياً كأساس (تختلف حسب عدد أفراد الأسرة)، وما يصل إلى 316 يورو لكل طفل إضافي (بحسب عمر كل طفل).

> **20 مليون أسرة أميركية استفادت عام 2018 من برنامج «مساعدة التغذية التكميلية»**

تتشابه تقديمات شبكات الأمان الاجتماعي للأسر في بلدان أوروبا إذ تُعتبر بمثابة مساعدة من الحكومة للأسر التي تضم أطفالاً يافعين لتغطية الأكلاف الإضافية لإعالتهم، أو على الأقل تغطية جزء منها. وتضم تقديمات شبكات الأمان الاجتماعية مخصصات أخرى مثل تقديمات البطالة التي تُدفع نقداً للعاطلين عن العمل. وهذا النوع من التقديمات موجود أيضاً في أميركا. كما تؤمن بلدان أوروبا تقديمات أخرى، مثل مخصصات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديمات الأمومة وإصابات العمل. وتأتي هذه التقديمات كضمانات للأفراد ضد انقطاع أو توقف المداخيل، ولتغطية الأكلاف الناتجة عن الزواج والإنجاب، وتلعب هذه التقديمات دور الشبكة التي تتولّى مساعدة الأفراد في حال وقوعهم في أزمات مالية قد تؤثر في قدرتهم على الاستمرار في الحياة.

حسم على ضريبة الأسرة المستحقّة للدولة، وقد تختلف قيمة الائتمان الضريبي بحسب مدخول الأسرة وعدد الأطفال فيها. كذلك تقدم الحكومة إعانة على شكل «ائتمان شامل» (Universal Credit) للعاملين ذوي الأجور المنخفضة وللعاطلين عن العمل ويصل هذا الدعم إلى 500 جنيه أسبوعياً.

أما في ألمانيا فتندرج تحت شبكة الأمان الاجتماعي مخصصات لإعانة الأسر التي تضم أطفالاً تحت سن الـ 18، وتدفع الحكومة للأسر

«الإعاشات» الممنوحة للقطاع المصرفي

● كانت رساميل المصارف مُجتمعة 141 مليون دولار في أوائل التسعينات، أصبحت 33 ألف مليار ليرة، جُزء منها بالدولار، جنتها - بالدرجة الاولى - من فوائد وعوائد على سندات الخزينة واليوروبوندز والهندسات المالية التي نظمها لها مصرف لبنان.

● بين عامي 2015 و2018، وزّعت المصارف أنصبة أرباح على مالكي الأسهم العادية بما يفوق 3 مليارات دولار.

● مجموع أنصبة الأرباح التي وزّعتها بين 2011 و2018 بلغ 7 مليارات و246 مليون دولار. (تقرير لجنة الرقابة على المصارف سنة 2019). هذه الأرباح كانوا يحصلون عليها بالليرة، ثمّ يشترون بها الدولار، ليُحوّلوا الجزء الأكبر منها إلى الخارج.

● الهندسات المالية التي قام بها مصرف لبنان للمصارف: الهندسة الأكبر بين حزيران وكانون الأول من 2016 ضخّت أرباحاً استثنائية فورية للمصارف وكبار المودعين بلغت نحو 5,6 مليارات دولار، 47% منها حققها مصرفان فقط، هما بنك عوده وسوسيتيه جنرال، فيما غنم بعض كبار المودعين نحو 738 مليون دولار من هذه الأرباح.

وكشفت ميزانية أكبر 14 مصرفاً التي تستحوذ على أكثر من 85% من أصول القطاع المصرفي اللبناني أنّ أصول هذه المجموعة ازدادت عام 2016، نتيجة الهندسة، بقيمة 13 مليار دولار، وازدادت أموالها الخاصة بنحو 1,9 مليار دولار، وأطفأت خسائر معظمها محقق في الخارج بقيمة 1,3 مليار دولار، وخصّصت مؤونات إجمالية بقيمة 800 مليون دولار، وفتحت 22 فرعاً جديداً في لبنان، وأقفلت 69 فرعاً خارج لبنان لتقليص الخسائر التشغيلية من العمليات الخارجية... وحققت إيرادات إجمالية بقيمة 6,691 مليار دولار، بزيادة 1,5 مليار دولار عن عام 2015، وصرّحت عن أرباح صافية (بعد اقتطاع الضريبة) بقيمة 2,26 مليار دولار، بزيادة 12% عن العام السابق.

● نُظّمت هندسات خاصة ببنك البحر الأبيض المتوسط قبل أن يُفتح الباب رسمياً، بين 2013 والنصف الأول من عام 2016، ضمنت له أرباحاً بـ575 مليون دولار.

كورونا

الإصابات نحو الألف والذروة الجديدة «قريباً جداً»

راجانا حميّة

للمرة الأولى منذ بضعة أشهر، يتخطى عداد الإصابات بفيروس كورونا عتبة الألف. فبعد هدوء نسبي طويل نسبياً، عاود العداد نشاطه مسجلاً خلال عطلة نهاية الأسبوع 1185 إصابة (844 أول من أمس و341 أمس). ليست تلك الأرقام عابرة، خصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة إيجابية الفحوص التي انتقلت من 0,8 في المئة قبل أسبوعين لتسجّل أمس 4,6 في المئة، وتخرج بذلك من خانة «الطبيعي». منذ أسبوع تقريباً، يسير العداد تصاعدياً، ولو ببطء. ينذر هذا المسير بأن البلاد مقبلة على مرحلة جديدة من الإصابة بالفيروس. وفي هذا السياق، يشير رئيس اللجنة الوطنية للقاح، الدكتور عبد الرحمن البزري، إلى أن لبنان على عتبة موجة جديدة، يختصر أسبابها بثلاثة: فتح البلاد دفعة واحدة و«استيراد» المتحور الجديد عبر مطار بيروت، وثالث الأسباب ما يتعلق بالمتحور نفسه الذي يسجّل سرعة انتشار عالية مقارنةً بالمتحورات السابقة.

لكل تلك الأسباب، يحذّر البزري من الوصول سريعاً إلى ذروة الموجة الجديدة... ما لم تفعل الماراتونات اللقاحية مفعولها.

لا تقديرات اليوم حول موعد الوصول نحو الذروة الجديدة، وإن كان البعض يشير إلى أنها «باتت قريبة». هذا ما يقوله المسؤول عن فحوص الـPCR في مطار بيروت الدولي، الدكتور فادي عبد الساتر. هذا التخوف مبني على الأرقام وما تبينه في مختبرات الجامعة اللبنانية وغيرها من المختبرات التي تجرى فيها الفحوص. بالنسبة لعبد الساتر ما يثير القلق هو أن الأرقام الرسمية التي تصدر في عداد الإصابات لا تعبّر عن الواقع، إذ إن «الأعداد المصابة أكثر من ذلك بكثير»، لوجود نسبة لا بأس بها ممن لا يجرون الفحوص لأسباب منها «أن لا وجود لعوارض لديهم، بالإضافة إلى بعض الذين تلقوا اللقاحات والذين أصيبوا ويمكن أن يكونوا قد نقلوا العدوى إلى غيرهم». لكل هذه الأسباب، الأرقام ليست حاسمة. ويستند عبد الساتر في ذلك إلى نسبة إيجابية الفحوص التي تسجّل في بعض المختبرات «بين 15 و20 في المئة»، وهذه تنذر «باحتمال انفجار الأرقام في فترة من الفترات». ويسترجع هنا ما جرى مثلاً خلال عطلة نهاية الأسبوع، مشيراً إلى أن «الأعداد الإيجابية التي سجّلت على

> **الأرقام الرسمية لا تعبّر عن الواقع والمصابون «أكثر من ذلك بكثير»**

متن عددٍ من الطائرات نهار السبت وحده كانت بحدود 116 إصابة، منها ثمانون إصابة من بلدٍ واحد و25 إصابة كانت على متن طائرة واحدة»! الخوف ليس من تلك الأرقام بحد ذاتها «وإنما مما خلفته، سواء باختلاط من يحملون الفيروس بالأصحاء في الطائرة أو بعائلاتهم عقب وصولهم». ماذا يعني رقم 25؟ يشير عبد الساتر إلى أن هذا الرقم وحده لا يعني شيئاً، ولكن يصبح ذا معنى «عندما نحتسب أعداد المخالطين». وهذا يعني أيضاً أن «المخالطين لهؤلاء باتوا أشبه بقنابل موقوتة». من هنا، فإن «الذروة آتية»، مدللاً على نسبة إيجابية الفحوص العالية في بعض الأماكن «واللي كانت بتشبه يللي كنت عم شوفو وقت المتحور البريطاني». يجزم عبد الساتر بأن «السيناريو نفسه»، وإن كان التعويل هنا على نسبة من تلقوا اللقاح ومن اكتسبوا مناعة. لا يعني ذلك أن «الأمور تمام»، فثمة تحديان هنا: أولهما أن الإصابات لم تعد «مستوردة»، على ما يقول البزري، وقد باتت محلية، وهو «ما يخيف أكثر»، وثانيهما ما قد يجلبه هذا الانتشار المحلي من تبعات على الواقع الاستشفائي. ولئن كانت حتى هذه اللحظة، لا تزال أعداد المرضى الذين يحتاجون للاستشفاء بحدود المئة، خصوصاً أن «الذين يحضرون إلى طوارئ المستشفيات اليوم لا يحتاج غالبيتهم إلى الاستشفاء»، إلا أن الخوف من انتشار الفيروس

> **مسابقة اللغة العربية مشابهة لمسابقة طرحت في إحدى الثانويات الرسمية**

وتسلسلها ومراعية لظروف الطالب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفيزياء التي جاءت، بحسب مصادر الأساتذة، «وسط وما دون، وأي طالب استطاع الاطلاع على أسئلة الدورات السابقة يمكنه معالجتها برانياح».

«تسطيح» الأسئلة انسحب أيضاً على مسابقة اللغة العربية، فـ«التبسيط كان مقصوداً»، بحسب مقررة اللجنة في الثانوية العامة غادة العزعتري، كي لا يشعر الطالب بالصدمة منذ اليوم الأول، إذ استقر الرأي على طرح موضوع من الواقع المعيش ومتعلّق بالتقدم التكنولوجي والتعلم عن بعد. ونفت الزعتري أن تكون المسابقة قد سحبت من بنك الأسئلة، لكننا سهرنا حتى الخامسة والنصف صباحاً على تشذيبها لتكون مناسبة لظروف الطلاب الذين لم يحظوا بالتفاعل المباشر مع أساتذتهم.

لكن ما ليس مفهوماً أن يكون التماثل إلى حد بعيد بين المسابقة التي وردت في الامتحانات الرسمية وبين مسابقة أعدّها أستاذ اللغة العربية في ثانوية مواهب أسطى الرسمية للبنين في طرابلس، هلال فتال، لامتحانات الفصل الثاني في الثانوية، وخصوصاً لجهة النص المتعلق بالهواتف الذكية ومعظم الأسئلة والتعبير الكتابي مع إضافة بسيطة على الأخير تتصل بالتعلم عن بعد، وهو ما يطرح علامات استفهام حول وصول المسابقة إلى أيدي اللجنة إذا لم ترسل إلى بنك الأسئلة وما إذا كانت هناك حسابات حزبية في هذا الإطار وماذا عن مخصصات اللجنة التي لم تبذل جهداً كافياً في طرح نماذج متعددة واختيار أسئلة منها وعن التعويضات التي يتقاضاها القيّمون على بنك الأسئلة إذا لم يستخدم فعلاً، وماذا عن مبدأ العدالة بين الطلاب وهل هناك مخالفة لأنظمة الامتحانات في هذا الإطار؟

الزعتري قالت إن «الصدفة واردة ويمكن أن يكون النص مشابهاً، وخصوصاً أن الأسئلة تتمحور عادة حول التقنيات المحددة نفسها، أي التلخيص وأدوات الربط وضبط أواخر الكلمات ونوع النص». في المقابل، ثمة من قال إنه جرى «تسخيف» المسابقة إلى درجة أن التعبير الكتابي يلائم مستوى التاسع أساسي (البريفيه) وليس الثانوية العامة.

فتال بدا مسروراً لما اعتبره أيضاً صدفة، باعتبار أن منسق المادة في ثانويته لم يرسل المسابقة إلى بنك الأسئلة، ولفت إلى أن أسئلة الامتحانات الرسمية في اللغة العربية باتت برمّتها معلّبة وتقليدية ومتوقعة وتطرح بالطريقة نفسها منذ 15 سنة لجهة التدرج في الأسئلة والفقرات، وتحتاج إلى «نفضة» تربوية كبيرة. ونفى أن يكون شخصياً على صلة بأي من أعضاء اللجنة الفاحصة لا من قريب أو من بعيد.

تقرير

امتحانات الثانويّة العامّة:

أسئلة «الكلّ ينجح» والكاميرات (غير) شغّالة

(مروان بوحيدر)

فاتن الحاج

قرار وزارة التربية بأن تمر الامتحانات الرسمية لهذا العام بكل الليونة الممكنة وبلا أي «مؤامرة» على طلاب الشهادات أنعكس ارتياحاً عاماً في صفوف الممتحنين في الثانوية العامة بفرعيها العلوم العامة وعلوم الحياة ومرشحي الطلبات الحرة في البريفيه. الهدوء المفاجئ في اليوم الأول قياساً إلى الظروف التي سبقت موعد الاستحقاق عكّر صفوه انقطاع الكهرباء وبطء الإنترنت، ما جعل كاميرات المراقبة «الشغّالة» نظرياً غير ذات جدوى في معظم المراكز ولا تلبي الغاية المرجوة منها، إذ بدت الصور جامدة في أكثر الأحيان.

باستثناء الغياب المتوقع للمرشحين «الأحرار» في الشهادة المتوسطة والذي لامس 60%، لم تتجاوز النسبة 6% في علوم الحياة و12% في العلوم العامة، والسبب على الأرجح يعود إلى أن بعض طلاب البكالوريا الفرنسية والبكالوريا الدولية يقدمون طلبات الترشيح للبكالوريا اللبنانية لكونهم يحتاجون إلى وثيقة الترشيح لمعادلة شهاداتهم الرسمية، لكنهم لا يحضرون لإجراء الامتحانات.

وكانت دائرة الامتحانات قد ذلّلت عشية الاستحقاق بعض العقبات المتعلّقة بأخطاء في وثائق الترشيح، فيما تبيّن أن المشاكل الكبيرة لها علاقة بالمدارس التي أعطيت موافقات استثنائية في ربع الساعة الأخير وسمح لطلابها بالترشح قبل يوم واحد فقط، ومعلوم هنا أن «دكاكين التعليم» تنشط على أبواب الامتحانات الرسمية في تزوير إفادات وترفيع طلاب راسبين وتسجيل آخرين وهميين لقاء مبالغ مالية خيالية.

جديد هذا العام توزيع المرشدين الصحيين على مراكز الامتحانات، إذ أفرد مرشد واحد لكل مركز، فيما تفاوتت الإجراءات الصحية بين مركز وآخر لجهة التقيد بارتداء الكمامات. وسبق الامتحانات إجراء فحوصات pcr للمرشحين، وتبيّن أن عدداً ضئيلاً منهم سجل نتيجة إيجابية، ولم يخضع للامتحانات، على أن يعاد الفحص للمرة الثانية ويتخذ الإجراء اللازم بشأنهم في وقت لاحق.

أما بالنسبة إلى عدد المراقبين فكان «عالقد»، كما قالت رئيسة مركز ثانوية حسن صعب الرسمية نادين برجاوي، إذ إن عدد مراقبي الاحتياط لم يكن كبيراً، والسبب، بحسب رئيس المنطقة التربوية في بيروت محمد الحصحي، «أننا واجهنا صعوبات في تأمين بدائل الأساتذة المراقبين نظراً إلى عزوف بعض الأساتذة عن تسلّم تكاليفهم، وإن استطعنا أن نتفادى حدوث أي خلل في هذا الإطار»، مشيراً إلى أن تأمين المازوت بالسعر الرسمي، أي ثلاثة ملايين ليرة ونصف مليون لكن طن مازوت، بدلاً من 10 ملايين ليرة (سعر السوق) ساهم بشكل أساسي في تسيير الاستحقاق وفي تشغيل المولدات الكهربائية والكاميرات.

المسابقات وصفت بالتقليدية والمتوقعة والخالية من التعقيدات. فأسئلة الرياضيات للعلوم العامة وعلوم الحياة متكررة وغير مفاجئة لطلاب الثانويات الرسمية والخاصة على السواء لجهة مضمونها

الكرة المعولمة

برشلونة يصارع الزمن... الديون تهدد نجوم الفريق

يواجه نادي برشلونة أزمةً مالية خانقة بسبب تداعيات فيروس كورونا وسوء الإدارة خلال الفترة الماضية. وهو الأمر الذي يُلزم الإدارة الجديدة بتوفير مدخرات كبيرة لتلبية شروط لوائح الاتحاد الإسباني لكرة القدم. في سبيل تحقيق ذلك، سيترتّب على النادي القيام بسياسات صارمة للحؤول دون مخالفة لوائح اللعب المالي النظيف. غير أن الأمور لن تكون سهلة

حسين فحص

يطبّق الدوري الإسباني في كل موسم حداً أقصى للإنفاق، حيث يتم تحديد المبلغ المسموح لكل نادٍ بإنفاقه على لاعبي الفريق الأول والاحتياطيات والمدربين والأكاديمية وطاقم العلاج الفيزيائي وما إلى ذلك. وعلى عكس قواعد اللعب المالي النظيف للاتحاد الأوروبي لكرة القدم التي تدقّق في مصاريف السنوات السابقة، يتم تطبيق لوائح الدوري الإسباني قبل الإنفاق، حيث يتم احتساب الحد الأقصى للراتب بشكل أساسي، وإيرادات النادي مع إنقاص التكاليف التشغيلية وسداد الديون للموسم التالي.

سبق وأن قدّم الاتحاد الإسباني مخصصات لفيروس كورونا على خلفية الأوضاع الاستثنائية المترتّبة، بما في ذلك الإلغاء المؤقت للعقوبات الناتجة من تجاوز حدود إنفاق الفريق في 2021/2020، مما ساعد برشلونة وغيره من الفرق. ومع ذلك، أوضح رئيس رابطة الدوري خافيير تيباس أنه لن يُسمح للأندية بفعل الشيء نفسه هذا الموسم. الأمور أصبحت أكثر صرامة، وقد وصل التشدد من قبل الاتحاد بأن يحرم فريق برشلونة من تسجيل صفقاته الجديدة ما لم يحقق النادي مدّخرات تزيد على 200 مليون يورو. سبق وأن أبرم الفريق العديد من الصفقات هذا الصيف من بينها التوقيع مع سيرجيو أغويرو وممفيس ديباي وإريك غارسيا وإيمرسون رويال. ورغم أن هذه الأسماء جاءت بشكل مجاني، لا يزال برشلونة غير قادر على إكمال المعاملات. بعيداً من عقبات المستقدمين الجدد، يعكس سوء الوضع المالي للفريق تبعات سلبية على اللاعبين الحاليين أيضاً، حيث تهدد المشاكل المالية عقد ليونيل ميسي الجديد لمدة 5 سنوات. النادي يتطلع لتجاوز هذه العقبة عبر خفض ضخم لأجر اللاعب (يُقال أنه 50 في المئة) في العام الأول، على أن يتم تعويضه باتفاقية أطول و«عمل سفير» محتمل في المستقبل، لكن لا شيء أكيداً حتى اللحظة.

قد يحرم فريق برشلونة من تسجيل صفقاته الجديدة (أ ف ب)

وأشار تيباس أنه «عندما يتجاوز النادي سقف رواتبه، يمكن أن يشمل فقط اللاعبين الذين يمثلون 25 في المئة من المدخرات. هذا يعني أنه يُسمح للفرق باستخدام 25 في المئة من أرباح التحويل لتغطية التكاليف الجديدة، ولكن يجب استخدام 75 في المئة لسداد الأموال المستحقة». ثم أوضح: «إذا باع فريق برشلونة لاعباً مقابل 100 مليون يورو، يمكنه إنفاق 25 مليون يورو فقط. إذا أرادت الإدارة إحضار لاعب مقابل 25 مليون يورو في الراتب الموسمي، يجب عليها كسب 100 مليون يورو إما عن طريق النقل أو تخفيض الراتب». وأردف أن «فريق برشلونة يتجاوز حالياً سقف رواتبه. تسير الجهود المبذولة لخفض فاتورة الأجور على المسار الصحيح، لكن لن تكون هناك قاعدة خاصة لميسي».

> اذا باع فريق برشلونة لاعباً مقابل 100 مليون يورو، يمكنه إنفاق 25 مليون يورو فقط

فاتورة أوروبية عالية

انخفضت أجور كرة القدم في برشلونة بمقدار 58 مليون يورو (12 في المئة) من 501 مليون يورو إلى 443 مليون يورو في 20/2019، لكنها لا تزال تنمو بنسبة 30 في المئة (103 ملايين يورو) في 3 سنوات. تم التخطيط لخفض 81 مليون يورو إضافية ليصل الرقم إلى 362 مليون يورو في 21/2020. لم تكن فاتورة أجور فريق برشلونة هي الأعلى فقط في إسبانيا، ولكنها كانت متقدّمة بفارق كبير عن الأندية الأخرى في أوروبا، بخاصة في عام 2019 عندما كانت 501 مليون يورو حيث ارتفعت الأجور في عهد الرئيس السابق جوزيب ماريا بارتوميو.

حتى بعد الانخفاض من 501 مليون يورو إلى 443 مليون يورو في عام 2020، ظلّ برشلونة يحظى بأعلى فاتورة للأجور في أوروبا، أكثر من مانشستر سيتي بـ42 مليون يورو. النادي الكتالوني يبحث الآن عن لاعبين لقبول تخفيضات الأجور، وستحاول الإدارة البدء بميسي ليكون بمثابة القدوة للجميع. بحسب الشائع في الوسط الرياضي الإسباني، تم الاتفاق بالفعل على التخفيضات من قبل جيرارد بيكيه، ومارك أندريه تير شتيغن، وفرينكي دي يونغ، وكليمان لينغليه، بينما يجري آخرون مفاوضات على ذلك.

سوء الوضع في برشلونة يأتي بالدرجة الأولى بسبب تراجع عائدات النادي بمقدار 126 مليون يورو (15 في المئة) في عام 2020، وهو ثاني أعلى انخفاض من حيث القيمة المطلقة لأندية «الدوري الأوروبي الممتاز»، سبق وأن أبلغ النادي الكاتالوني عن خسارة بقيمة 203 ملايين يورو جرّاء كورونا في عام 2020 (ملعب 67 مليون يورو، تلفزيون 35 مليون يورو، تجاري 72 مليون يورو وتحويلات 29 مليون يورو) ويقدر انخفاضاً إضافياً قدره 267 مليون يورو في عام 2021، مما يعني خسارة 470 مليون يورو على مدار عامين.

رغم ذلك، أنفق برشلونة ما يقرب من مليار يورو على جلب اللاعبين للنادي في السنوات الثلاث الماضية كأعلى مبلغ في أوروبا، متقدماً على يوفنتوس 801 مليون يورو و تشيلسي 758 مليون يورو ومانشستر سيتي 678 مليون يورو. من حيث صافي الإنفاق، تفوق برشلونة أيضاً على نادي مانشستر، ومع ذلك، فإن الكثير من إنفاق برشلونة على الانتقالات تمّ عن طريق الائتمان، حيث ارتفعت ديون التحويل من 64 مليون يورو في عام 2017 إلى 323 مليون يورو في عام 2020، كأعلى مبلغ في أوروبا. وفي ظل زيادة الإنفاق مقابل تراجع العائدات، زاد إجمالي الدين المالي للنادي الكتالوني بمقدار 412 مليون يورو من 68 مليون يورو إلى 480 مليون يورو في عامين فقط، بما في ذلك 279 مليون يورو قروض بنكية و 201 مليون يورو سندات.

برشلونة يعاني الأمرّين. النادي مطالب بإرضاء الجماهير عن طريق الحفاظ على ميسي ومحاولة اعتلاء المنصة الأوروبية من جديد بعد سنواتٍ مخيّبة في دوري الأبطال. ورغم سعي الإدارة الجديدة لتدارك الوضع، تبقى الأمور صعبة جداً بفعل سوء تنظيم الإدارة السابقة. النادي معرّض لعواقب صارمة قد لا تتوقف على فقدان ميسي. الأيام المقبلة ستعطي صورة أوضح عن مدى حنكة وفاعلية الإدارة الجديدة.

الادارة ونيمار «حبايب»

أعلن برشلونة الإسباني أنه توصل إلى اتفاق مع نجمه السابق البرازيلي نيمار لإنهاء النزاع القضائي بينهما بطريقة ودية خارج المحاكم، ليسدل الطرفان بذلك الستار على الاتهامات التي وجهها كل منهما للآخر منذ انتقال اللاعب إلى باريس سان جيرمان الفرنسي عام 2017. وقال برشلونة في بيانٍ «يُعلن برشلونة أنه أنهى خارج المحكمة وبطريقة ودية مختلف قضايا التقاضي التي تم فتحها ضد اللاعب البرازيلي نيمار دا سيلفا سانتوس جونيور». وتابع «وفي هذا السياق، تم توقيع اتفاقية بين النادي واللاعب لإنهاء القضايا القانونية التي كانت معلقة بين الطرفين: ثلاث دعاوى تتعلق بالعمل وقضية مدنية».

وانتقل نيمار إلى سان جيرمان في صيف 2017 في صفقة قياسية بلغت 222 مليون يورو، وهي قيمة البند الجزائي الذي يسمح له بفسخ عقده مع النادي الكاتالوني الذي انتقل لصفوفه في صيف 2013. وفي 27 آب/ أغسطس من ذلك العام، رفع برشلونة دعوى قضائية ضد نيمار يطالبه فيها بإعادة مكافأة تجديد العقد التي حصل عليها بالإضافة إلى 8,5 مليون يورو كتعويض و10 في المئة إضافية عن المتأخرات. وزعم برشلونة أن نيمار مدين له بأموال حصل عليها كجزء من مكافأة التجديد عندما وقع عقداً جديداً في عام 2016. كما طلب النادي الكاتالوني من سان جيرمان تحمل مسؤولية دفع الرسوم إذا لم يتمكن اللاعب من القيام بذلك بنفسه.

وفي المقابل، تقدم النجم البرازيلي بدعوى قضائية ضد ناديه السابق ليطالبه بدفع كامل مبلغ الـ 64,4 مليون يورو الذي تم الاتفاق عليه في 2016 مقابل تمديد عقده حتى 2021. ودفع برشلونة القسط الأول من هذا المبلغ وقدره 20,75 مليون قبل رحيل اللاعب إلى سان جيرمان، لكنه لم يدفع له ما تبقى منه، بل لجأ بدوره إلى القضاء لاستعادة القسط الأول الذي دفعه للبرازيلي. وفي حزيران/ يونيو 2020، صدر حكم قضائي إسباني ضد نيمار يجبره على إعادة مبلغ 6,79 مليون يورو لناديه السابق. وبحسب محكمة برشلونة التي حكمت في هذه القضية، لا يحق لنيمار الحصول على المبلغ الذي يطالب به بما أنه أنهى عقده قبل الوصول إلى نهايته. وكان اللاعب بدأ إجراءات قضائية أخرى للمطالبة بثلاثة ملايين يورو من برشلونة عن راتب الشهر الأخير له في النادي قبل رحيله إلى سان جيرمان.

الألعاب الأولمبية

ميداليات ملوّنة للعرب وإخفاق لبناني في أول اختبار

لليوم الثاني على التوالي يقف الرياضيون العرب على منصات التتويج في الألعاب الأولمبية المقامة في العاصمة اليابانية طوكيو، وهم مكللون بالميداليات الملونة.

أربع ميداليات عربيّة كان أبرزها فضيّة التايكواندو (وزن تحت 80 كلغ) والتي أحرزها عن جدارة واستحقاق الاردني صالح الشرباتي. الاخير صرّح بعد الفوز «شكرت ربي لأن هذه الجهود لم تذهب سدى. فكرت بعائلتي لأنهم تعبوا معي ووقفوا الى جانبي لأصل الى هنا».

الفضية الأردنية في التايكواندو أضيفت إليها برونزية الوزن ذاته، والتي كانت من نصيب المصري سيف عيسى الذي تجاوز النروجي ريتشارد أندري أوردیمان، كما أقصى أيضاً الايطالي سيموني أليسيو بطل العالم 2019. أما اللاعبة المصرية هداية ملاك، فقد أحرزت برونزية وزن (تحت 67 كلغ) في التايكواندو أيضاً، على حساب الاميركية بايج ماكفيرسون المصنّفة خامسة عالمياً.

الكويت حضرت أيضاً على منصات التتويج عبر الرامي المخضرم عبد الله الرشيدي الذي فاز في «برونزية السكيت» للمرة الثانية توالياً. وقال الرشيدي في تصريحات صحافية بعد التتويج: «افتخر بهذا الإنجاز للمرة الثانية توالياً، وأتمنى أن تكون المرة المقبلة في باريس 2024 متوّجة بالذهب. هذا يدل أن مستواي جيد وثابت. اكتشفت بعض الأخطاء وسأطوّرها في المشاركة الثامنة المقبلة. أفكر حالياً في طريقة أخرى لتأهيل أكبر عدد من الرماة العرب للدورات المقبلة».

ويعتبر الرشيدي محظوظاً للغاية، وخاصة أنه لم يكن أساساً ضمن الوفد الكويتي المسافر إلى طوكيو، ولكنه حلّ في اللحظات الأخيرة مكان زميله سعود الكندري الذي اعتذر عن عدم خوض غمار الأولمبياد لظروف خاصة.

وفي المبارزة، خرج المصريان علاء أبو القاسم ومحمد ماهر حمزة من ربع نهائي مسابقة الشيش.

أما في كرة اليد، فقد عجزت مصر عن الثأر من الدنمارك التي هزمتها بضربات الترجيح في ربع نهائي بطولة العالم، وخسرت أمامها (27-32) في الجولة الثانية من دور المجموعات في الاولمبياد، فيما سقطت البحرين مجدداً في فخ اللحظات الأخيرة أمام البرتغال وخسرت بنتيجة (25-26).

دويهي تُخفف والياس جاهز للمنافسة

وعند اللبنانيين، أخفقت السباحة غابرييلا دويهي في تعزيز رقمها الذي تحمله لسباق الـ200 متر حرّة والمسجّل باسمها عام 2019، والبالغ 2,8,48 ،عندما سجلت أمس

> يتطلّع البطل اللبناني ناصيف إلياس إلى خوض منافسات لعبة الجودو بأفضل مستوى اليوم

في مشاركتها بمنافسات سباقات السباحة ضمن الألعاب الأولمبية في طوكيو، توقيتاً بلغ 2,11,29، علماً بأن أفضل رقم للسباحة لدويهي في سباق الـ200 متر حرّة هو 2,6,30 والمسجل عام 2018 في البطولة العربية بتونس. وقالت دويهي بعد انتهاء السباق إنها بذلت قصارى جهدها لتسجيل نتيجة واقعية، لكن لم يحالفها الحظ، موضحة أن كورونا كانت عائقاً أمام التحضيرات الكافية التي كانت بالطبع ستغيّر في الوقائع الميدانية.

وعبّرت عن فخرها وسرورها بالمشاركة في الألعاب الأولمبية، التي هي حدث كبير يدوّن في سجلّها الرياضي، ويشكل حافزاً لها لمشاركات أكثر في مختلف الأحداث العربية والقارية والدولية. وكشفت دويهي أن هدفها قبل تفشي وباء كورونا في كل العالم أن تبدأ تحضيراتها لسباق الـ1500 متر، لكن كورونا بدلت كل الخطط والأهداف، لأن التحدي يحتاج إلى تمارين أكثر ومشاركات أيضاً.

وعن روزنامة أنشطتها المقبلة بعد أولمبياد طوكيو، أشارت إلى البطولة العربية خلال تشرين الأول وبطولة العالم في كانون الأول المقبلين، وكلاهما سوف يقامان في أبو ظبي.

ومن جهته، يتطلّع البطل الأولمبي اللبناني ناصيف إلياس إلى خوض منافسات لعبة الجودو بأفضل مستوى، والسعي جاهداً لتحقيق ميدالية تاريخية وإهدائها إلى الشعب اللبناني «الذي يستحق كل مشاعر الفخر والاعتزاز بانتصارات أبنائه» في الحدث الأولمبي في طوكيو.

ومن المقرّر أن يلعب بطل الجودو ناصيف ضد الكوري الجنوبي لي سونغهو في الدور الـ 32 من مسابقة فئة وزن (81 كلغ)، وستكون مباراته هي الرقم 17 من بين 45 مباراة ستقام جميعها توالياً ابتداءً من الساعة الخامسة من صباح اليوم الثلاثاء بتوقيت لبنان.

وقال مدرب اللاعب اللبناني، فرنسوا فرنسوا سعادة، إن البطل ناصيف جاهز من الناحيتين البدنية والفنية بعد عدة معسكرات، معتبراً أنه إذا تجاوز الكوري الجنوبي سونغهو في مباراته الأولى، فإنه سيقترب من أن يكون بين أفضل سبعة لاعبين. يذكر أن ناصيف سبق له أن فاز على اللاعب الكوري بالنقاط عام 2019 في بطولة العالم.

(الأخبار، أ ف ب)

احرز الاردني صالح الشرباتي فضيّة التايكواندو (وزن تحت 80 كلغ) (أ ف ب)

حول العالم

رونالدو يجري الفحص الطبي

استهلّ النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو تحضيراته لموسمه الرابع بقميص يوفنتوس الإيطالي، بعدما أجرى أمس الفحص الطبي الروتيني الذي يجريه اللاعبون بعد عودتهم من العطلة الصيفية، واضعاً بذلك حدّاً لما يُشاع عن إمكانية التحاقه بباريس سان جرمان الفرنسي. وعاد ابن الـ 36 عاماً الى تورينو من عطلته

الصيفية، استعداداً لبدء الموسم الجديد حيث سيسعى ورفاقه الى استعادة لقب الدوري الإيطالي من إنتر ميلان، وتحقيق حلم الفوز بلقب دوري أبطال أوروبا الغائب عن خزائن يوفنتوس منذ 1996.

وتجمّع مئات المشجعين من أجل تحية رونالدو في المركز الطبي الخاص بعملاق تورينو والذي استقبل الاثنين أيضاً السويدي ديان كولوشيفسكي والهولندي ماتياس دي ليخت والويلزي غاريث بايل والفرنسي أدريان رابيو الذين التحقوا بالفريق بعد العودة من العطلة الصيفية ومشاركتهم مع منتخباتهم الوطنية في كأس أوروبا التي أحرزتها إيطاليا بركلات الترجيح على حساب إنكلترا.

وسيجتمع رونالدو بالمدرب الجديد ـ القديم ماسيميليانو أليغري الذي كان خلف قدوم النجم البرتغالي الى يوفنتوس عام 2018 خلال تجربته التدريبية الأولى مع «السيدة العجوز».

توتنهام يضمّ خيله

أعلن توتنهام الإنكليزي ضمّه الجناح الإسباني الشاب بريان خيل من إشبيلية مقابل التخلي للأخير عن الأرجنتيني إريك لاميلا. ووافق الإسباني البالغ 20 عاماً على عقد الانضمام إلى النادي اللندني حتى عام 2026 بحسب ما أفاد الأخير، على أن يلتحق بزملائه الجدد بعد انتهاء مشاركته مع منتخب بلاده في أولمبياد طوكيو المقام حالياً.

وبذلك، تنتهي مغامرة لاميلا مع الفريق

اللندني الذي انضمّ إليه ابن الـ 29 عاماً قبل ثمانية أعوام، وتحديداً في آب/ أغسطس 2013 عندما قدم إليه من روما الإيطالي في طريقه لخوض 257 مباراة في جميع المسابقات بألوان النادي.

وتوجّه توتنهام بالشكر الى لاميلا الذي يلعب «من أجل الفريق. نتمنى لإريك الأفضل بالنسبة إلى المستقبل».

ويشرف على توتنهام هذا الموسم البرتغالي نونو إشبيريتو سانتو الذي خلف مواطنه حوزيه مورينيو، على أمل إعادة الفريق الى دوري أبطال أوروبا، المسابقة التي وصل الى مباراتها النهائية في 2019 لكنه سيغيب عنها للموسم الثاني توالياً نتيجة حلوله سابعاً في الدوري الممتاز.

وستكون المباراة الرسمية الأولى لمدرب ولفرهامبتون السابق في قيادة توتنهام ضد حامل اللقب مانشستر سيتي في 15 آب/ أغسطس في المرحلة الأولى من الدوري الممتاز.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل الاتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للتواصل: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

حديث في الكارثة

عبد الله العلوي *

إن السياسة في لبنان هي من نوع السهل الممتنع، فهي بقدر ما تُضفي تعقيداً على الحياة السياسية، فإنّها تفصح على نحو جليّ عن عللها. وأول ما يعنينا هو بنية النظام السياسي، المسؤول الأول عن كل أمراض السلطة.

الديمقراطية في لبنان لا تحقّق معناها، أي التداول السلمي للسلطة، وتالياً تبدّل الوجوه، والأسماء، والقوى. فمنذ الطائف حتى اليوم، تعيد الانتخابات إنتاج الوجوه، والأسماء، والأحزاب نفسها. ببساطة، لأن أحزاب السلطة هي شمولية في بنيتها، وتكوينها، وممارساتها، حتى وإن كانت تعمل في ظل نظام ديمقراطي. تمدّ أحزاب السلطة أذرعها الى مجمل نشاطات المجتمع المدني، وتخترق المجال العام، فلديها حضور كثيف في العمل النقابي، والمهني، والثقافي، والفني، والرياضي، والديني، والمالي، والأمني... هي السلطة في شكل حزب، وهي الأحزاب، الدول داخل الدولة. بكلمات أخرى، كل حزب من أحزاب السلطة هو يقوم مقام الدولة، ويمارس وظائفها، ويقوم مقامها، وهذا يضمر نزعة وصائيّة لدى هذه الأحزاب على جماعاتها، وأيضاً على الدولة.

هل يُنبئ ذلك عن تناقض بين البنية السلطوية والبنية الحزبية؟ بتاتاً، لأن الديمقراطية التوافقية في لبنان مصمّمة لتخليد النظام الطوائفي، أي توزيع الغنائم بين الأحزاب المشاركة في السلطة. والأحزاب في لبنان تأخذ خصائص العشيرة، وما المحاصصة إلا خاصيّة جوهرية في بنية الحزب والسلطة معاً. في أحد وجوه الأزمة السياسية والدستورية البنيوية، أن التوافقية في لبنان لا تنتج، كما في سويسرا، توزيعاً عادلاً للثروة والتنمية المتوازنة والعادلة، والتمثيل المتكافئ، بل هي مصمّمة لتوزيع السلطة (بكل مسارب الفساد فيها) على الأحزاب المشاركة فيها.

ومن نافلة القول أن الديمقراطية التوافقية نشأت في الأصل على خلفية أزمة، أو على نحو أدقّ من صليل الصوارم المصْمَخة بالدم. ولا عجب أن تكون الدساتير في العالم، هي، في الأغلب الأعمّ، دساتير حروب، أي كُتبت بالدماء، من غالبين ومغلوبين على السواء. وفي محتويات موادّ كل دستور يمكن أن نستحضر أرواح الذين سقطوا في ساحات الوغى، حيث يحصد المنتصرون مغانم المعارك: سلطة، وامتيازات، وحقوق، وصلاحيات، وحدود... في وقت مبكر من القرن العشرين، خلص أوتو هينتز الى أن: كل دستور الدولة هو في الأصل دستور حرب، أو دستور عسكري. ويجزم هينتز بأن تنظيم الدولة كان في الأصل تنظيماً عسكرياً أُعّد من أجل شن الحروب. وأن مجاميع كبيرة من الناس توحّدت في بنية أكثر تماسكاً للدولة، من أجل، بدرجة رئيسة، أغراض دفاعية وهجومية. ومن هذه المنظمة العسكرية طوّر القائمون عليها أولاً حكومة مع سلطة قسرية على الأفراد وزادت قوّتها كلما شنّت الحروب على نحو متكرر.

لم يكن لبنان استثناءً في أي يوم، بل يتصدر دستوره الصادر في 23 أيار (مايو) 1926 قائمة الدساتير التي صيغت تحت دوي المدافع، وكذلك التعديلات الطارئة عليه في أعوام 1927، 1929، 1943، 1947، 1989، 2004. في مواد الدستور وتعديلاته ما يشي بالتوترات الكامنة بين الطوائف، والتي تكشف في إحدى صورها عن عمق التنازع على الصلاحيات بين، على سبيل المثال، الرئاسات الثلاث وما دونها ...

مع الاسترسال في السياق نفسه يمكن القول إن دولة الطائف وما بعدها هي هدنة مفتوحة، أو ما اصطلح عليه بـ «ربط نزاع»، وهي كذلك. فالسلطة في حد ذاتها موقع تعاهد فيه المحاربون السابقون على تقاسم حصصها. يخطئ من يعتقد أن التحذير من العودة إلى الحرب الأهلية تهويل أو استحضار لتاريخ يتوهّم كثيرون أن صفحات الحرب فيه طويت إلى غير رجعة. إذا كان الأمر كذلك، ما بال رحى عمليات «التسليح» و«التدريب» و«التخزين» على الأراضي اللبنانية لا تكفّ عن الدوران!

الشعب بين الحزب والسلطة

في حراك 19 تشرين الأول (أكتوبر) 2019 كان المحازبون هم الكتلة الشعبية الأكبر في ميداني الشهداء ورياض الصلح وسط بيروت. وأن شعار «كلن يعني كلن» لم يكن اختراعاً بريئاً وعفوياً، بل كان من صنع أحزاب السلطة نفسها، بمعنى آخر أن ما جرى في ذلك اليوم وما بعده، أن صراع أحزاب السلطة انتقل الى الشارع بعد أن كان داخل البرلمان، والحكومة، والإعلام، والنقابات ... ومن قطع الشوارع هم محازبون تابعون لأحزاب السلطة ...

دلالة واحدة تكفي: أن الشعب بمكوّناته الطائفية هو جزء جوهري من معركة السلطة نفسها، فالقواعد التي تهتز في الشارع لا تفعل ذلك من دون أمر عمليات من أعلى.

قلّة نادرة كانت مستقلة، ثوريّة، نزيهة، غير حزبية، أو حزبية سابقة. لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لانفراز الخطوط الحزبية داخل الحراك الشعبي، ولم تخف الأحزاب «الضالعة» في الثورة هويتها، ولا دورها، عبر قطع الطرقات، والتحريض الإعلامي، والتمويل، والارتباط الخارجي ... في وقت أصيب فيه الثوريون الحقيقيون بخيبة أمل، ليغضي ولاحقاً عن انسحاب كامل من ميادين الثورة وشوارعها، بفعل اختطاف أحزاب سلطوية لحراكهم، بعد أن أصبح العوبة وسلاحاً في معركة السلطة نفسها. في المقابل، كان القسم الآخر من أحزاب السلطة يتصدى لما يصفها بالمؤامرة الخارجية. من دون ريب، ثمّة فصل من فصول الثورة على صلة بالسفارات الأجنبية والقوى الدولية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وصولاً إلى الكيان الصهيوني)، ولكن هل يعقل أن فقر الناس وجوعهم وفساد الطبقة الحاكمة، ونهب المال العام من قبل قادة أحزاب السلطة مؤامرة أيضاً؟

يحيل ما سبق إلى حقيقة أخرى في بنية المنظومة الطائفية وهي: في لبنان، لا فصل بين المجتمع والسلطة، فالجميع، باستثناء قلّة نادرة وغالباً مبعثرة، مندمجٌ بصورة كاملة في برائن السلطة، وإن التقسيم المفتعل، بخلفية ذرائعية/تبريرية، بين أحزاب السلطة وأخرى خارجها، يشوّه الواقع ولا يفسّره.

إن هذا التشويه ليس مرتبطاً بعقم السلطة وفشلها، مع أن ذلك توصيف صحيح في ذاته، ولكنّ التشويه ينطوي على محاولة فرز على مستوى المسؤوليات، وهنا يُطلب من المحازبون. شركاء السلطة، في أحاديث الحلقات المفرغة بثنائياتها المملّة والمقرفة: قلنا وقلتم، فعلنا وأجمتم، حذّرنا وفشلتم، سبقنا وتاخرتم. والنتيجة: هوى لبنان إلى القاع وحيداً فريداً.

ليس هناك من يجاري أهل السلطة في «المشاطرة»، فقد أدمنوا القلق على الفساد، والتضليل، وإضاعة البلد. هنا، وليس في مكان آخر، تجد المدجّج فساداً شاهراً سيفه ضد أشكال الفساد كافة، يحاربها علانية، ويعاشرها سرّاً، ويتقدّم الصفوف لتسجيل حتى برغم من «توهّم» بتحقيق نصر في هذه الحرب بنقل ملف الفساد إلى، حيث تموت العدالة، أي أدراج القضاء المؤدية إلى «سلة المهملات» أو «فزّاعة الورق».

ولسوء حظ حزب الله، وخطأ مقاربته في ملف الفساد، وحسن حظ زمرة الفاسدين جميعاً، أن دشّن معركة الفساد بالضد الطائفي (فؤاد السنيورة)، بدلاً من فتحها في داره، وفي بيئته، ومع حلفائه. في المحصلة، نجح السنيورة في الإفلات من العقاب بتسديد ضربة تحت الحزام، بتمترسه الطائفي، والاختباء خلف المفتي (السنّي) لتأمين النصاب المذهبي وتالياً السياسي. أحسن السنيورة استغلال فوبيا الفتنة لدى حزب الله، وأسقطه في حبائل فوبياته. بطبيعة الحال، لم ينقض السنيورة العتاد القانوني والبيروقراطي لإفساد الطبخة، فقد أعدّ لنفسه «كومة» فواتير مضادة لتقويض جملة المزاعم الموجّهة ضده في فساد عهده ومصير الـ 11 مليار دولار التي اختفت بقدرة فاسد. نجا من هذه الجولة كل الفاسدين في لبنان، واطمأنوا إلى أن معركة الفساد بحدودها المعلنة لا تخيف أدنى موظف في أدنى دائرة رسمية، ولينم الفاسدون قريري العيون، بعد أن أُسدل الستار على الفساد.

ما ظهر جلياً، أن الفساد على قدر من التعقيد الذي أجهض، على نحو عاجل، مقاربة على قدر من السذاجة، إذ تتزايد الحاجة إلى مقاربة متعدّدة الأبعاد. والنتيجة كانت: أن من أعلن الحرب على الفساد صار، شاء أم أبى، شريكاً فيه إما صمتاً أو خوفاً أو تواطؤاً، في أسوأ الحالات. وذلك كله لأن الدفاعات المناعية في مواجهة تهمة «الضلوع» في الفساد ضعفت بمرور الوقت، وصار الخيار هو التقهقر الهادئ، وكان مبرر ذلك (إيذاناً بالانسحاب من المعركة) أن الملف صار في عهدة القضاء!

ومرة أخرى نكرّر أن الفساد في لبنان ليس، كما يتصوّر البعض، عرضاً طارئاً على النظام الطائفي، على العكس، هو خاصية لصيقة به، وقد وُلد معه في لحظة واحدة. ولا غرابة في انديائه وتغلغله في خلايا المجتمع، إذ يعمل كمونياً كما لو أنه تقليد اجتماعي، أو مكوّن أصيل في الثقافة الأهلية.

وأسوأ ما في الفساد، حين يُخيّل أنه قانوني، أو يتلبّس صفة القانون، لمجرد تفشّيه في كل مفاصل الدولة وأجهزتها وانتشاره في البيئات الاجتماعية قاطبة.

خرق القانون في لبنان ليس مشكلة، بل هو سرها. وهناك من يتفلسف بالقانون ويتسلّح به، بل ويعيش عليه، لأنه لم يكن مصمماً لتحقيق العدالة، بل اغتيالها. نستذكر هنا مقولة ماكلوين: «إن القدماء كانوا يتحدثون عن القانون بلغة السياسة، أمّا اليوم فإنّنا نتحدث عن السياسة بلغة القانون». في لبنان، تُتقن الطبقة السياسية في لبنان من المشارب الإيديولوجية والسياسية والطائفية كافة، تظهير مواقفها السياسية بلغة قانونية، وهذا ما يزيد أزمة المنظومة السلطوية تعقيداً.

جعلت الطبقة السياسية اللبنانية من خرق القانون بمنزلة ملح الأرض. وإن أول ما تتخلى عنه هو القشرة الأخلاقية التي تكسو الخطابات السلطوية الفارغة، لتبدأ طاحونة الهراء تدور على وعود واهية. أتعلمون ماذا يفعل أولئك الذين نذروا أنفسهم زعماً للمصلحة العامة؟ إنهم يستجيرون بالقانون لتبرير تقاعسهم وفشلهم، ولسان حالهم: لقد أدّينا ما علينا، ويبقى على القضاء تحمّل مسؤوليته! هل ثمة عاقل يجهل حقيقة كون القضاء، إلا ما رحم ربي، جهازاً معدّماً بالفساد من الرأس حتى أسفل القدم؟ وببساطة أيضاً، إن القضاء جزء من لعبة السلطة وأحزابها. يجادل راتستنغر بأن مسؤولية جعل السلطة تحت وصاية القانون إذ يطلق السؤال الفيصل: كيف يقوم القانون وكيف يمكن التوصّل إلى القانون لكي يصبح مركبة للعدالة وليس امتيازاً للذين لهم سلطة تطبيق القانون؟ رأى فصل يرسم بداية خط سير الحل، أي تحرير القانون من قيود السلطة وعفنها. وفي نهاية المطاف، يحدّد هذا السؤال وجهة الديمقراطية، بل وشكل النظام السياسي وجوهره.

في لبنان، هناك فائض من الحل على أشكاله، الذكي نادراً، والغبي كثيراً، والأحمق غالباً. والذين مردوا على فن التحصّن بالقانون جعلوا التشريعات مبتذلة إلى القدر الذي سمح للفاسد بالتفلسف في القانون، وإلقاء دروس في كيفية تطبيق القانون ... يقول إدغار موران بأن أقدس شيء ليس الحرية، بل هو لعبة الحقيقة، حتى لو كانت ملعوبة بطريقة سيئة، بكثير من أنواع الغش، والخداع، والحيل، والمعلومات الزائفة. وفي لبنان، ثمة فائض من الحرية ولكن القليل جدّاً من الحقيقة، لأن من يشتغل على طمسها، وتشويهها هم أركان السلطة نفسها بكل الترسانات الإعلامية الخاضعة تحت تأثير خطاباتهم وكاريزمياتهم المتكلسة، وهؤلاء جميعاً يتحدثون باسم الدولة والحفاظ على هيبتها، ومرجعيتها، ونهائيتها.

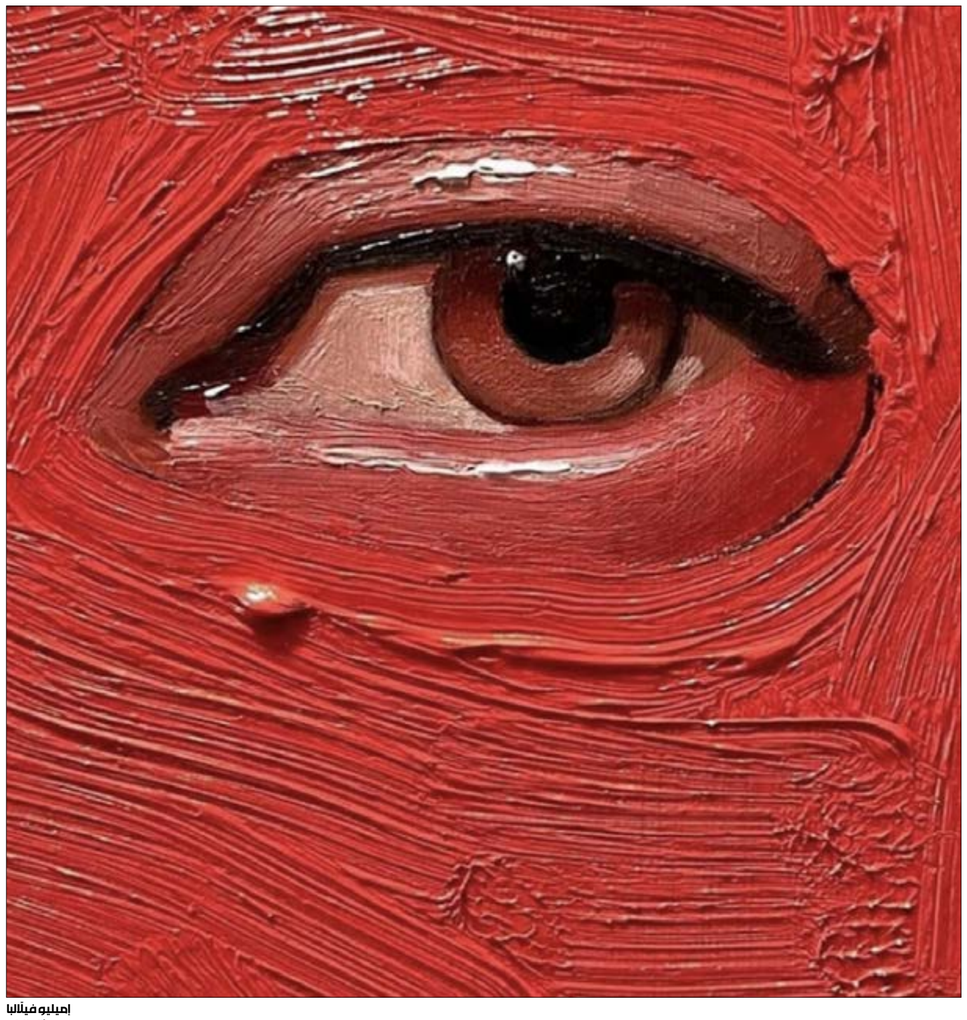
إميليو فيثالّيا (الولايات المتحدة)

أصل مشكلة السلطة في لبنان هو في تضامنات شركائها، على قاعدة «الحلّ المتبادل»، وهذا التضامن غالباً ما يكون على حساب الناس

ولأنّ من غير المنطقي الحديث مع الشعب باسم الحزب أو الطائفة، فإنّ الدولة وحدها العاصم من الغرق السياسي، ولا يمكن للدولة أن تتطلّب أي أداء ولا تفرض أي قيود، ولا يمكنها أن تأمر رعاياها بأي شيء ولا تمنعهم من أي شيء، إلا على أساس وصفة قانونية. وترى الفاسدين جميعاً واشتاتاً يهلّلون ويكبّرون باسم الدولة، والقانون، ومصلحة الوطن والشعب ... من التفاهة، أن أسهل شيء في لبنان هو التماهي مع الدولة إلى حدّ خنقها ونهبها، وفي الوقت نفسه الانقلاب عليها والبراءة منها (لنقرأ خطاب الحريري ما قبل الاعتذار وبعده). وهذا ما يضعنا، دون تردّد، في مواجهة حاسمة مع السؤال الفارق: لبنان . الوطن نهائي لمن؟

سؤال يبدأ مع علاقة أحزاب السلطة بلبنان الوطن والدولة. نقول ذلك، لأن الأحزاب تعيش ضمن محميات بشرية، تتّكل عليها في المنافسة على السلطة، وفي «العراضات» الشوارعية، وليس على خدمة المجتمع ورفاهه. وقد أوقع الحظ العاثر المحازبين في قيادات تنفق القليل وتجني الكثير.

الحزبي، لا يمثّل بالضرورة طائفته فضلاً عن شعبه، لأن التوجيهات الحزبية وفق التجربة اللبنانية تتناقض، جوهرياً ومالاً مع المصالح الوطنية والشعبية. وهنا تبدو الأنانية في تجلّياتها القبيحة، حيث يكرّس الحزبي نفسه للغايات الخاصة (والشخصيّة) باسم الطائفة أولاً، لينتهي به المطاف إلى الذات متجاوزاً الحزب ومتعالياً على الطائفة دع عنك الوطن والدولة.

في معركة تقاسم الحصص، وعلى وجه الخصوص في أوقات توزيع الحقائب الوزارية، يستحضر المتنافسون طوائفهم كأوراق قمار. لا يكترث المقامرون للحرائق التي تشتعل خارج قلاعهم الحصينة (والمكيّفة بالهواء البارد)، ولا يعنيهم، بتاتاً، ما يصيب أبناء طوائفهم من فقر، وجوع، وموت على الطرقات وإذلال على محطات الوقود، ونقص الدواء، وجنون الأسواق والأسعار، وجشع المصارف والصيارفة (وهم ليسوا شيئاً آخر غير النسخ الضوئية من الطبقة السياسية الحاكمة)، وللمرة العاشرة، لا يخشى الغارقون حتى أخمص الإقدام في وحل الفساد من تطبيق القانون، فقد تائبَطوه، وتساكنوا معه، ودجّنوه حتى صار درعاً واقياً، ووسام شرف للداعين إلى تطبيقه ... وهذا، في حد ذاته، يجعل آليات النظام السياسي في لبنان غير ديمقراطية، فهي تستخدم لوأدها والعبث بها على نحو مقرف ...

أوغسطين في «مدينة الله» استعار الفكرة الأفلاطونية في الدولة، وحدّد أولى مهامها في تحقيق العدالة، ولفت شيشرون في كتابه عن «الجمهورية» إلى أنّ العدالة هي أساس القانون ... فبغير عدالة لن توجد حكومة أو فكرة حقّة عن الصالح العام. ولذلك، افترض منظّرو الدولة بأن الدستورية شرط أساسي من شروط سيادة القانون، وأن الدستور هو الناظم للمجتمع، والرادع للفوضى. ومع ذلك، فإن الدستور وفق تجارب كثير من الدول تحوّل إلى مجرد عملية تجميلية.

يتسابق المتنافسون على الغنيمة في شرح مواد الدستور وبيان أسراره، وخبايا، وتطبيقاته، ولكن في النتائج، يبدو الدستور مجرد وثيقة جوفاء، لا هيبة لها، وتُستحضر فقط في أوقات الصراع على الحصص.

هل يغيّر القدر في لبنان؟

ما حصل في عام 1989 لم يضع نهاية سعيدة لحرب أهلية طويلة نسبياً، ولم تحقق «وثيقة الوفاق الوطني» هدفها المعلن (على الرغم من الصلاحية المنتهية لعدد كبير من بنود الاتفاق)، بلحاظ الألغام المدسوسة فيها لجهة بنود إلغاء الطائفية السياسية، التي تلطّت وراء ثنائية السلطة (المسيحي ـ الإسلامي)، وما تناسل منها في هيئة ثنائيات فرعية طائفية في كامل الجهاز البيروقراطي، لتصبح الدولة بكامل تجهيزاتها أسيرة التجاذبات الطائفية، وأخيراً بما يؤسّس لضروب فساد لا حصر لها.

إن الإصرار على التمسّك بالنص الكامل لاتفاق الطائف هو إصرار على الذنب والخطيئة. كل ما أصاب اللبنانيين هو نتيجة اعتصام أحزاب السلطة بكل بنود هذا الاتفاق، كخاتمة للفصل العسكري من الحرب الأهلية وبداية الفصل المدني منها، إذ يعاد إنتاج نظام طائفي يتقاسم فيه لوردات الحرب الغنائم بالتساوي، على حساب اللبنانيين جميعاً من كل المكوّنات. والمال الكارثي الذي بلغه لبنان هو النتيجة الحتمية لسلطة الطائف، وأن أحزاب السلطة ما هي سوى التجسيد الأمثل لعقم الاتفاق، الطائفي بامتياز، عن ولادة دولة بكامل الأوصاف الوطنية.

الهزّات الخفيفة التي تضرب القواعد نتيجة تفاقم الأزمة المعيشية قد لا تزيح طبقات الأرض، ولكنها تُنذر باحتمال وقوع زلزال مدمّر. إن الرهان على أنّ هذه القواعد ملتزمة (شرعياً، وطائفياً، وسياسياً) يملي قراءة علميّة وواقعية لمسار حركة القواعد على مدى الثلاثين سنة الماضية ... بالأمس ظهرت أولى رسائل التحوّل في المجتمع اللبناني، أعني نتائج انتخابات نقابة المهندسين، حين خسرت أحزاب السلطة مجتمعة وربح خصومها. وهذا، في حد ذاته، نذير لما يمكن أن يكون عليه المشهد الانتخابي (البلدي والنيابي)، في الدورات القادمة ...

مع إلفات الانتباه هنا إلى نقطة جوهرية على النحو الآتي: ليس في لبنان معارضة سياسية بالمعنى الحرفي والتقني للكلمة، فالأحزاب جميعاً منخرطة في السلطة، وكل ما كان خارجها في سنوات سابقة (حزب الله والتيار الوطني الحر على وجه التحديد) بات في صلبها، ويعمل وفق آلياتها، السليم منها والسقيم، والعقيم أيضاً. إن الاعتصام بذريعة ثنائية (داخل وخارج) حريم السلطة لا يعفي في النتائج أحداً، لأن الوافدين المتأخرين قد أمضوا نصف المدّة لسلطة الطائف (1990 . 2005 . 2021)، وسؤال الشارع: ماذا تغيّر؟ ولسان الحال: «لو كان لبنان».

التشكيلات الحزبية الجديدة، وهي لا تزال في مرحلتها الجنينية، لم تحقق بعد شروط المنافسة الكاملة مع أحزاب السلطة، ويخشى على بعضها الإصابة بأمراض السلطة، بتقديم نفسها بديلاً عن الأحزاب الحاكمة، لتكون هي أحزاباً بديلة، وهذا أخطر ما يمكن أن يفكّر فيه أي حزب يعمل، في الظاهر، من أجل استعادة حق الناس في السلطة لا أن يكون بديلاً عنهم ليضاف إلى أحزاب السلطة حزبٌ آخر. وهنا تتأكّد الحاجة إلى التغيير من أسفل، من الناس، المالك الحقيقي للسلطة، وصاحب السيادة. كانت الأحزاب على مدى عقود تحتل مركز السلطة، وبات على الناس استعادة هذا الحق أولاً بالوعي به، ومن ثم إعادة تنظيم صفوفها في مؤسسات مدنية مستقلة عن الأحزاب، والأهم من ذلك كله استقلالها المالي والتنظيمي/الإداري عن الخارج الإقليمي والدولي، وإلا وقعت فريسة مصيبة أعظم من فساد السلطة وأهلها. حينئذ يكون الارتهان لقوى دولية بدلاً من قوى محلية، وما أبشع أن تكون مناضلاً بهوية أميركية أو أوروبية أو حتى إسرائيلية.

في الأخير، إن فوبيا الفتنة التي يجري، على الدوام، استحضارها سابقاً للتحذير من السقوط في الهاوية الاجتماعية/الأمنية، أي في الفوضى، كان لها مفعول سحري، طالما أن الخبز والدواء، في الحد الأدنى، مكفولان دون عناء، وقهر، وذل. تبدّل الحال على نحو كارثي منذ بداية السقوط الحر لقيمة الليرة، وتالياً انهيار قلاع التابوات الحصينة، الذي استدعى استنفاراً من الأحزاب، قبل غيرها، لتحصين قواعدها الشعبية عبر تفعيل الجهاز المناعي، والإفراط في الرعب من الفوبيات على ضروبها بمساحيقها الدينية والثقافية والاجتماعية والطائفية.

معادلة اليوم ليست كما الأمس، أي لم تعد المعادلة الفتنة والفوضى، بل الفتنة والهلاك/الجوع/الفقر/الموت. لا تطرب الناس لخطاب تمجيد الذات وتنزيهها حين يكون الفقر النصب الماثل أمامهم كالظل. وسوف تبقى صرخة الصحابي أبي ذر الغفاري في قرى جنوب لبنان بعد نفيه في عهد الخليفة عثمان: «إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك».

الدعوة إلى مؤتمر تأسيسي، لإخراج لبنان من محنته، نبيلة في ذاتها، ولكن بوجود الطبقة السياسية الحاكمة تعيده إلى الحلقة المفرغة، وتجعل الدعوة بمنزلة فرج لأقطاب السلطة، لأن المخرجات سوف تطابق وتعيد، حكماً، إنتاج الواقع الفاسد القائم وليس تغييره.

لا يذهبنّ العقل الارتيابي بمن يرى في نقد ما سبق دعوة ضمنية إلى تدويل الأزمة، لأن التدويل صنو الفساد بكل أشكاله. والحل في البدء والخاتمة يجب أن يُمهر بـ «صنع في لبنان».

ليس من قبيل المجازفة والقفز على حقائق الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني الدعوة إلى قلب الهرم، أي أن تضطلع القواعد الشعبية في أحزاب السلطة كافة بقيادة المرحلة، بثورة من نوع مختلف، أي من الأسفل، لا يكون فيها لقادتها دور التوجيه، والتضليل، والتعطيل. ولنا عودة هنا الى معادلة المجتمع والسلطة، لأن بقاء القواعد رهن إشارة قادتها، الشركاء المتضامنين في السلطة، بحصر الترتيبات والتسويات (والسرقات أيضاً) في القيادات السياسية على حساب قواعدها الحزبية والشعبية، التي تتقاسم الغرم فيما تتقاسم القيادات الغنم.

التحصّن بالدولة (=السلطة) لتحصيل الحماية استوجب ضمنياً وتقنياً حماية السلطة، وفي نهاية المطاف أصبحت السلطة عبئاً على المجتمع وخطراً عليه. والحاصل، أن من يحمي السلطة صار في نظر المقهورين جزءاً من فسادها. ولا يعاب على الناس أحكام انفعالية في ظل الانهيارات المتعاقبة والشاملة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والغذائية والمعيشية والتجارية والأمنية ...

السؤال المعلّب دائماً: ماذا في مقدورنا أن نعمل؟ سعينا بكل ما أوتينا من إمكانات، وموارد مالية وبشرية ومؤسسية من أجل منع الفساد والانهيار، ولكن هذا لبنان!

بقدر ما يبطن السؤال اعترافاً بالعجز والفشل، فإنه يحمل إجابته معه. وهل عدم القدرة يُعفي من مسؤولية من هو في موقع المسؤولية؟ وهل يؤتى إلى هذا الموقع إلّا من كان على قدر المسؤولية؟

بديل العجز ليس في إدامة الحال، بل في إخلاء الموقع لمصلحة آخر، قادر وكفء ليس فقط لتحمّل المسؤولية، لأن الجميع يدّعي حملها على أكمل وجه، ولكن للقيام بها مع الناس، وليس بالتعاون مع حلفاء آخرين، هم أعجز، وأكثر فساداً.

أصل مشكلة السلطة في لبنان هو في تضامنات شركائها، أي على قاعدة (الحك المتبادل)، وهذا التضامن غالباً ما يكون على حساب الناس. لا المناوشات السياسية والإعلامية العبثية تبدّد قلق الناس، ولا تقاذف القرف والزيف، فكل ذلك لا يحمل تباشير فرج للخروج من الجحيم، لأن العيون كلها مصوّبة على السلطة وفسادها.

من مهاترات السياسة في لبنان، أن السلطة المسؤولة عن إفقار الناس، وتجويعهم، وإذلالهم، تناضل بأركانها الراسخين في الفساد من أجل إبقاء الفتنة التي يجري، على مستوى الوحل، بإعلان البراءة مما أصاب الناس بسببهم وبأيديهم. هم مع السلطة حين يتكسّبون باسمها، وبإسم الشعب والوطن والأمة، وهم براء منها حين تفلس، وتجفّ ينابيعها، وتيبس عروقها.

المستوى القاعي الذي وصل إليه حال الناس أثبت حقيقة واحدة وهي باختصار: فشل أحزاب السلطة كافة في النهوض بالدولة والمجتمع. لقد بلغت الأزمة حدّاً خطيراً بما يجعل «هرم ماسلو» (maslow pyramid) للاحتياجات الإنسانية خارج النقاش، لأن في قائمة الحاجات الفسيولوجية، وهي أدنى الهرم، ما أصبح مفقوداً (الطعام والماء)، وتحصيلها يتطلب جهداً وتضحية، وقد يصل يوم لا يبقى فيه للناس سوى الهواء، وحتى الهواء يمكن تسميمه.

يقف المرء حائراً، وأحياناً عاجزاً، أمام الهوّة السحيقة التي بلغها لبنان، بفعل حسّ المسؤولية المعدوم، أو العقيم لا فرق، لدى الطبقة السياسية، فيما ينشغل المثقفون ونخبة لبنان من الطوائف كافة بصبّ اللعنات على الزمن الرديء الذي يعيشون فيه، لتبرير استقالة جماعية كانوا في غنى عنها لو أحسنوا تنظيم صفوفهم في إطار فوق طائفي ومناطقي لإخراج لبنان من قبضة ساسته.

* كاتب عربي

على الغلاف

أخيراً فعلها قيس سعيد. الرجل القادم من خارج عالم السياسة نفّذ ما كان يتطلّع إليه منذ بداية صعود نجمه. بعد مشوار طويل من المناكفات والصراعات مع لوبيات المال والسياسة الفاسدة، اتخذ الرجل قراراته «الانقلابية»، حاصراً جميع السلطات في يده. قرارات اعادت، في نظر البعض، شبح الاستبداد الذي ازيح عن البلاد منذ عشر سنوات، فيما استبشر بها الاخرون، عادّين اتخاذها من قِبَل شخصية كسعيد بمثابة ضمانة بعدم انحراف السلطة. على اية حال، وعلى رغم الطابع «الثوري» الذي تتّسم به إجراءات الرئيس التونسي، وعدم وجود دفْع خارجي وراءها خلافاً لما تحاول حركة «النهضة» ترويجه، إلّا انها تفتح الباب على سيناريوات خطيرة، في بلاد عجزت مؤسساتها الدستورية الجديدة، إلى الآن، عن استيعاب خلافاتها وانقساماتها

قيس سعيد يقود تونس... نحو المجهول؟

انقلاب الرئيس الثوري

أذكت حماسة التونسيين زيارة سعيد لشارع الحبيب بورقيبة، وتجوّله وسط مؤيّدي قراراته (أ ف ب)

تونس ـ **أمينة الزياني**

"إن الوسائل القانونية المتاحة في الدستور موجودة لديّ، وهي كالصواريخ على منصّات إطلاقها، ولكن لا أريد اللجوء إليها في هذا الظرف بالذات". هكذا تحدّث الرئيس التونسي، قيس سعيد، منذ سنة بالتمام والكمال، مُنبّهاً آنذاك رئيس البرلمان وزعيم حركة "النهضة"، راشد الغنوشي، إلى خطورة الوضع ودقّته، ولكن ما من مجيب. تتالت الأحداث إثر ذلك على نحو كان كفيلاً بتعميق الأزمة السياسية، ومضاعفة معاناة التونسيين اقتصادياً، وتفجير الاحتقان الاجتماعي. وفي خضمّ وضع وبائي صعب، رافقه شحّ الموارد اللازمة لتطويق العدوى، أسقطت حركة "النهضة" وحلفاؤها "حكومة الرئيس" التي رأسها إلياس الفخفاخ بعد اتّهام الأخير بتضارب المصالح، وخوض حرب إعلامية ضدّه لكسر التعاطف الشعبي معه، إثر تمكّن حكومته في فترة ما من محاصرة جائحة "كورونا"، وصولاً إلى صفر إصابات. وفي أعقاب استقالة الفخفاخ، عادت المبادرة إلى سعيد، ليُكلّف مستشاره القانوني، هشام المشيشي، بتشكيل الحكومة في 25 تموز 2020، ولينطلق فصل جديد من التجاذب هو الأعنف منذ انتفاضة 2011.

لم يلبث المشيشي أن استبدل بـ"حزام الرئيس" حركة "النهضة"، في ما وُصف آنذاك بـ"انقلاب الإبن الضالّ" الذي قدّم جميع التنازلات الممكنة من أجل نيل مساندة "النهضة" و"قلب تونس" و"ائتلاف الكرامة"، ووضع خريطة طريق تقوم أساساً على عزل سعيد وتهميش دوره. نُفّذت الخريطة على عجل، عبر إقالة جميع الوزراء الذين اقترحهم الرئيس في شباط 2021، وتعويضهم بأسماء تحظى بموافقة "النهضة". وعلى رغم نيل هؤلاء الثقة من البرلمان، إلا أنه تعذّرت عليهم ممارسة مهامّهم إثر رفض سعيد أداءهم اليمين الدستورية، واعتبار مسار تعيينهم مخالفاً للدستور. ومثّلت هذه المحطة أوّل فصول الحرب بين القطبين، لتتتالى تصريحات الائتلاف الحاكم المُهدّدة بالردّ دستورياً عبر عزل الرئيس بعد "الخرق الجسيم للدستور". وتصاعدت حدّة تلك التهديدات مع رفض سعيد المصادقة على مشروع تنقيح قانون المحكمة الدستورية، القاضي بتخفيض النصاب المطلوب إلى 130 صوتاً متوفرة لدى الائتلاف الحاكم، بدل 145. وبين هذا وذاك، شهد البرلمان توتّرات بلغت حدّ تعنيف نواب معارضين في أكثر من مناسبة، فيما تكرّرت مطالبة المعارضة بإنهاء دور الغنوشي، الذي تعذّر تمرير عريضة سحب الثقة منه مراراً، على رغم التوافق العريض على اعتبار وجوده على رأس المؤسّسة التشريعية وطريقة تسييره لها عاملاً من عوامل التوتّر، حتى لدى شقّ من حزبه، صدح برفضه غياب الديموقراطية داخل الحزب، وسوء إدارة البرلمان، ما أضرّ بشعبية الحركة.

> على امتداد الأيام الماضية، توالت الدعوات السياسية والشعبية إلى استقالة حكومة المشيشي

ولم تنقطع الاحتجاجات الاجتماعية خلال هذه الفترة. إذ إن المشيشي بادر، منذ تسلّمه مقاليد السلطة في أيلول الماضي، إلى سحب مشاريع القوانين التي قدّمها سلفه الفخفاخ، سامحاً لحزامه السياسي بصياغة التشريعات على المقاس، ما سبّب موجة واسعة من الرفض، على غرار احتجاج الإعلاميين على تمرير مقترح قانون "الهيئة التعديلية للإعلام"، والاحتجاجات الحقوقية على إعادة طرح مشروع قانون زجر التعذيب. وكانت تلك نقطة اللاعودة بالنسبة إلى المشيشي، الذي لم يستطع التدارك، وإنّما أوغل في قمع الاحتجاجات، حتى المتّصلة بسوء إدارته لأزمة "كورونا". وكانت البلاد قد سجّلت، نتيجة التعثّر في جلب اللقاحات وإنهاك المنظومة الصحّية، أرقاماً قياسية في وفيات "كورونا"، تجاوزت المئتي وفاة يومياً وآلاف الإصابات. ولعلّ أزمة نفاد الأوكسيجين من المستشفيات، وصمت المشيشي إزاء تنظيم الأيام المفتوحة للتطعيم، وإفساحه المجال أمام تدافع شعبي على مراكز التلقيح من دون تدخّل الأمن للحيلولة دون الازدحام، هو الذي أفاض كأس الرئيس، ومعه طيف واسع من التونسيين. وتعزّز الغضب الشعبي والرئاسي بعد تصريحات وزير الصحة، فوزي المهدي، والتي أكدت أن رئاسة الحكومة دفعت للوزارة إلى تنظيم الأيام المفتوحة للتطعيم، ثمّ انقلبت على قرارها واتّهمت الوزارة بالإجرام في حق التونسيين بتعريضهم للعدوى، وأن الأمر دُبّر في مقرّ رئاسة الحكومة من أجل إقالة الوزير لا أكثر. ووصف الرئيس التونسي هذه الممارسة بـ"الإجرامية المدبّرة"، وتوعّد مقترفيها بالمحاسبة، في الوقت نفسه الذي تصاعدت فيه شعبيّته على خلفية سعيه الدبلوماسي لاستجلاب التطعيم والمعدّات الطبية.

> تكرّرت مطالبة المعارضة بإنهاء دور الغنوشي، الذي تعذّر تمرير عريضة سحب الثقة منه مراراً

وعلى امتداد الأيام الماضية، توالت الدعوات السياسية والشعبية إلى استقالة حكومة المشيشي، فيما بدات ملامح تنصّل الائتلاف الحاكم منه تتّضح بتصريحات اتّهمه بالفشل في تطويق العدوى والعجز عن إنقاذ البلاد اقتصادياً، بعدما بلغت حدّاً غير مسبوق في محدودية مواردها المالية، وإخفاقها في تأمين موارد سداد الديون العمومية، ما نجم عنه تخفيض الترقيم السيادي للبلاد في أكثر من مناسبة، مقابل اقتصار الإجراءات الحكومية على تأمين مصالح دوائر النفوذ المالي في البلاد، وآخرها قانون الإنعاش الاقتصادي. وكانت حركة "النهضة" أوّل المبادرين إلى التنصّل، بعد دعوة مجلس شوراها إلى تكوين حكومة سياسية، لتتبعها بقية مكوّنات هذا الائتلاف. ولم تلتقط "النهضة" إشارات الشارع التونسي الذي عاد إلى الاحتجاج بدءاً من يوم 25 تموز، في ذكرى "عيد الجمهورية" والاغتيالات السياسية، كما لم تقدّر دلالة حرق عدد من مقارّها في أكثر من جهة وتخريبها، بل خرجت في الليلة نفسها على عجل لتعلن قدرتها على التصدّي لهذه الممارسات وتتوعّد المحتجين بالملاحقة القضائية.

لكن سعيد لم يمنح "النهضة" وقتاً للردّ، إذ بادر خلال أقلّ من ساعة إلى جمع القيادات الأمنية والعسكرية، ليعلن عقب ذلك تطبيق مقتضيات الفصل الـ 80 من الدستور، والقاضي بإسناد صلاحية اتخاذ جميع القرارات والإجراءات المستوجبة لحفظ كيان البلاد من خطر محدق بها، إليه، بعد استشارة رئيسي الحكومة والبرلمان في خلال ثلاثين يوماً، مع إمكانية إنهاء حالة الاستثناء إثر طلب البتّ بها من قِبَل المحكمة الدستورية. وتمثّلت إجراءات سعيد في تجميد البرلمان لمدّة ثلاثين يوماً، وتجريد جميع أعضائه من الحصانة البرلمانية، وإعفاء رئيس الحكومة من مهامه، وتكليف شخصية أخرى بقيادة الحكومة تحت إشراف مباشر من سعيد، علاوة على ترؤّس الأخير النيابة العمومية في الجهاز القضائي، الذي واجه انتقادات جمّة سابقاً، واتُّهم بعض المشرفين عليه بالانحياز إلى "النهضة"، وقبْر الملفّات القضائية المتعلّقة بالاغتيالات السياسية. وأعقبت هذه القرارات إجراءات أخرى، من بينها إعفاء وزير الدفاع ووزيرة العدل من مهامّهما، وسط تحذير المؤسسة العسكرية من الردّ بالرصاص على من يجرؤ على استعمال العنف أو السلاح لحمل التونسيين على الاقتتال.

وفي حين نزلت جموع من التونسيين للاحتفال بالقرارات، أذكت حماستهم زيارةُ سعيد لشارع الحبيب بورقيبة، وتجوّله وسط مؤيّدي قراراته، في ظرف أمني بالغ الدقة. في المقابل، هرعت قيادات "النهضة" لتردّ على الرئيس، وتُعلن رفضها قراراته، وتصفه بـ"الانقلابي" و"النهم للاستبداد". ولم تتردّد الحركة في استعمال سلاحها الأقوى، وهو النزول بقواعدها إلى محيط البرلمان، والاعتصام أمامه بقيادة زعيمها راشد الغنوشي، في ظلّ مخاوف من محاولتها استحضار "سيناريو رابعة"، أو تطوّر الاحتجاجات المناهضة لقرارات سعيد إلى أعمال عنف. وعلى الضفة المضادّة، انطلقت بوادر تشكّل جبهة سياسية حول الرئيس لتأييده، تكوّنت أساساً من حزب "حركة الشعب" ومجموعة من الأحزاب الأخرى، فيما تناغم موقف الأحزاب اليسارية مع موقف "النهضة" وحلفائها، وهو وصْف هذه الإجراءات بـ"الانقلاب" والدعوة إلى التمرّد عليها. وبالتزامن مع ذلك، يواصل سعيد الاجتماع بممثّلي المنظّمات الوطنية، وأوّلها الأكثر تأثيراً، "الاتحاد العام التونسي للشغل". وجاء موقف "منظّمة الشغيلة" في صفّ قرارات الرئيس، باعتبارها إيّاها ملائمة للدستور وفق قراءة خبرائها، وطلبها في الوقت ذاته ضمانات من سعيد بأن لا تستمرّ الحالة الاستثنائية لأكثر من الأجل الدستوري. ويُعدّ موقف المنظمة حاسماً خلال هذه اللحظات الفارقة، بالنظر إلى ثقلها الشعبي والعمالي والسياسي أيضاً.

هكذا، تسارعت الأحداث في تونس بنسق هستيري على امتداد الساعات العشر الأخيرة، فيما بدأ كثيرون في تقليب السيناريوات التي يمكن أن تتحقّق في البلاد، مستحضرين خصوصاً السيناريوان التركي والمصري، من دون الأخذ بعين الاعتبار فرادة التجربة وفرادة آلياتها. فالساحة التونسية لم تشهد إقحاماً للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي سابقاً، وحتى اللحظة، لا دور سياسياً للجيش التونسي باستثناء الوظيفة العادية المتمثّلة في تأمين المنشآت والمقارّ السيادية، وخاصة تلك المشمولة بقرارات تجميد أو إعفاء المشرفين عليها. كما أن الثقة التي يحظى بها سعيد لدى طيف واسع من التونسيين، بعد صعوده من رحم انتخابات رئاسية مبكرة عقب رحيل الباجي قائد السبسي سنة 2019، بما يفوق المليونين ونصف مليون صوت، تجعل شخصه، في نظر كثيرين، الضمانة الوحيدة لعدم الانحراف بالسلطة، في ظلّ غياب الآليات الدستورية الضامنة لذلك. لكن هذه "الضمانة" المفترضة لا تحجب وضع الريبة وتكاثفُ الفرضيات بين إمكانية انزلاق البلاد نحو الاستبداد بالحكم، أو إنقاذها وتحصينها من الأخطار التي تسبّبت بها كامل الطبقة السياسية.

وعلى رغم أن أنصار سعيد ومعارضيه معاً كانوا على علم بمشروعه قبيل انتخابه أصلاً، كونه القادم من خارج المنظومة السياسية التي يعتبرها في تشابك وتداخل مع لوبيات المال والسياسة الفاسدة، ما يجعل وقع المفاجأة أخفّ وطأة لدى الكثيرين، إلا أن من المنطقي أن تثير قرارات سعيد مخاوف لدى التونسيين، وخاصة الحقوقيين منهم، طالما أنها تُمركز السلطات الثلاث، تشريعية وقضائية وتنفيذية، بيد الرئيس، من دون إمكانية للرقابة عليها، قبل انتهاء مدة "التدابير الاستثنائية". ويُعدّ إقدام قوات الأمن على غلق مكتب قناة "الجزيرة" في البلاد مؤشّراً منذراً بخطر الانحراف في السلطة. وإذ تتمسك "النهضة" بتفصيلات دستورية اختلف فيها فقهاء القانون الدستوري أنفسهم، فإن تطوّرات الموقف في تونس تبدو أكثر دقة من قراءة تقنية وشكلية للدستور، وأشمل من ذلك، وتتنزّل في سياق عشر سنوات من عمر الانتقال الديموقراطي المتعثّر، عجزت فيه المؤسّسات الدستورية الجديدة عن استيعاب الخلافات السياسية، وعاشت خلالها البلاد فترات حالكة، نتيجة الهزّات السياسية والتراجع الاقتصادي والتحالف مع المنظومة السابقة.

الغرب «يقلق» ولا ينزعج

لم تخرج ردود الفعل الدولية والعربية على قرارات الرئيس التونسي، قيس سعيّد، بإقالة الحكومة وتجميد عمل البرلمان، من إطار إبداء القلق، في انتظار معرفة مآل خطوات ليل الأحد «الانقلابية». فالولايات المتحدة، مثلاً، لم تُحدِّد بعد «إذا ما كان الوضع في تونس انقلاباً»، على رغم أنها أبدت قلقها إزاء قرارات سعيّد، ودعت إلى احترام «المبادئ الديموقراطية». وأملت فرنسا، من جهتها، «عودة المؤسسات إلى عملها الطبيعي»، معلنةً أنها «تتابع بأكبر قدر من الانتباه تطور الوضع السياسي في تونس»، فيما دعت ألمانيا إلى «احترام الحريات المدنية التي تشكل أحد أهمّ مكتسبات الثورة التونسية»، موضحةً أنها لا تودّ «الحديث عن انقلاب».

وأكد وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، «حرص المملكة على أمن واستقرار وازدهار الجمهورية التونسية الشقيقة ودعْم كل ما من شأنه تحقيق ذلك». وأبدت وزارة الخارجية التركية، بدورها، «قلقها البالغ» إزاء التطورات الأخيرة في تونس، داعيةً إلى «الشرعية الديموقراطية».

(الأخبار)

لا دفْع خارجياً وراء الانقلاب: الانقسام المجتمعي يتعمّق

لا تزال المحكمة الدستورية قيد التجاذبات السياسية (أ ف ب)

لا يضع خصوم الرئيس التونسي، قيس سعيّد، قرارات الأخير إنهاءً مهام رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، خارج إطار «العبث» الدستوري، وتجيير ما ورد في إحدى مواد الدستور، المستندة إليها مقرّرات «قصر قرطاج»، لخدمة «الصالح العام» الذي ضاق ذرعاً بوضع، ليس فَشَلُ الحكومة في إدارة الأزمتَيْن الصحية والمالية - الاقتصادية إلّا واحداً من مركّباته. ومَن كان أستاذاً جامعياً مختصّاً في القانون الدستوري قبل أن ينتقل إلى سدّة الرئاسة في عام 2019، عَرَف كيف يقود ما وصفه خصومه بأنه «انقلاب»، يؤكّد عارفون أنه لم يكن مدفوعاً من الخارج، وإنْ كان يهدف من ورائه إلى تحجيم معارضيه الذين عطّلوا، على مدى سنتين، جدول أعماله بفعل حدّة الانقسام الذي أضحى مجتمعياً، أكثر منه سياسي.

مع هذا، يمكن كثيرين الادّعاء بأن قرارات ليل الأحد تُشكّل نسفاً كاملاً للدستور، على رغم محاولة سعيّد إلباسها لبوساً دستورياً، عبر الاستناد إلى المادة 80 من الدستور. ويأخذ معارضو الرئيس عليه خرقه الدستور، وفرضه حالة الاستثناء من دون الالتزام بما ورد في المادة المذكورة التي تنظمها، خصوصاً لجهة استشارة رئيسَي الحكومة والبرلمان قبل الاحتكام إليها، فضلاً عن مبادرته إلى تجميد عمل البرلمان، في الوقت الذي ينصّ فيه الدستور على انعقاد المجلس بصفة مستمرّة طوال استمرار حالة الاستثناء. ووفق نص المادة 80 من الدستور التونسي الخاص بالإجراءات الاستثنائية، فإن «لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدّد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذّر معه السير العادي لدوالیب الدولة، أن يتّخذ التدابير التي تحتّمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية»، فيما يرد في الفقرة الثانية من هذه المادة وجوب أن «تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدوالیب الدولة في أقرب الآجال، ويُعدّ مجلس نواب الشعب (البرلمان) في حالة انعقاد دائم طوال هذه المدّة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حلّ مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضدّ الحكومة». وتوضح الفقرة الثالثة أنه «بعد مضيّ 30 يوماً على سريان هذه التدابير، وفي كل وقت بعد ذلك، يُعهَد إلى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب أو 30 من أعضائه البتّ في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه». لكن هناك مشكلة أساسية عنوانها إرساء المحكمة الدستورية المخوّلة حصراً النظر في الخلافات التي تنشب بين السلطات، أي سلطة الرئيس المنتخَب والسلطات المنبثقة من الانتخابات التشريعية. إذ إن المحكمة التي تتواصل الدعوات إلى إنشائها، لا تزال قيد التجاذبات السياسية، بعدما لم يُقرّ، حتى اليوم، القانون الخاص بها، وهو ما يشكّل انعكاساً للانقسام المجتمعي المشار إليه سالفاً. وما ينذر بخطورة الموقف وحدّته، الدعوة التي وجّهها مجلس النواب - الذي قرر الانعقاد بصفة دائمة (استناداً إلى المادة الدستورية إيّاها) - إلى الجيش والقوات الأمنية لـ«الانحياز إلى صفوف الشعب التونسي، والوفاء للقسم بحماية الدستور وعلويّة القانون، وصَوْن هيبة الدولة ومؤسّساتها الدستورية والإدارية، وتأمين الحقّ في العمل والسير العادي لمؤسّسات الدولة، وعدم الخضوع لأيّ أوامر خارج روح الدستور وسلطة القانون». وهذا سيناريو لو تحقّق، سيعني دخول تونس في نفق سيكون الخروج منه ضرباً من المحال. سعيّد الآتي من خارج عالم السياسة، حقّق فوزاً مفاجئاً في انتخابات تنافسيّة أجريت عام 2019، نتجت منها لاحقاً حكومة لم تفعل شيئاً سوى أنها راكمت الفشل، وسعّرت الأزمتَيْن الصحية والمالية - الاقتصادية، اللتين يضاف إليهما انقسام مجتمعي حادّ، بين فريقين علماني وآخر إسلامي، وما أفرزته هذا الانقسام من خطاب لطالما أنذر ببلوغ السيل الزبى. وفي أحد وجوهها، لم تكن الأزمة التي انفجرت الأحد، إلّا نتاج حالة الانسداد الناجمة عن الخلافات العميقة بين رئاستَي الجمهورية والحكومة، والتي فاقمتها الحكومية على تأمين مصالح دوائر النفوذ المالي في البلاد، وآخرها قانون الإنعاش الاقتصادي. وكانت حركة "النهضة" أوّل المبادرين إلى التنصّل، بعد دعوة مجلس شوراها إلى تكوين حكومة سياسية، خطوةٌ هشام المشيشي، بداية العام الحالي، نحوَ تعديل وزاري عطّله سعيّد برفضه إصدار المراسيم الرئاسية ودعوة الوزراء الجُدد إلى أداء اليمين الدستورية، بسبب ما وصفه بشبهات فساد وتضارب مصالح تحوم حول بعضهم، وهو ما عاد ليكرّره في فرمان الأحد بتشديده على أن قراراته «ليست تعليقاً للدستور، وليست خروجاً عن الشرعية الدستورية... ولكن إذا تحوّل القانون إلى أداة لتصفية الحسابات وأداة لتمكين اللصوص الذين نهبوا أموال الدولة وأموال الشعب المفقر، فهي ليست بالقوانين التي تعبّر عن إرادة الشعب، بل هي أدوات للسطو على إرادة الشعب».

الحدث

إيران تحت شبح «التوتّر المائي»
رئيسي يواجه اختباره الأوّل

يبدو واضحاً أن مهمّة حكومة إبراهيم رئيسي لن تكون سهلة. فهي لن تتعامل مع الوضع الاقتصادي الصعب والمحادثات النووية فقط، بل جاءت الاحتجاجات على شحّ المياه لتُشكّل تحدّياً كبيراً إضافياً أمامها. وعلى رغم أن السلطات، بدءاً من أعلى مستوياتها، أدارت، بوضوح، أذناً صاغية إلى صوت الناس، إلّا أن الخيارات المتاحة لها لمعالجة الأزمة تبدو محدودة، في وقت تُنذر فيه محاولات الاستثمار في السخط الشعبي، بمصاعب أكبر ستواجه الحكومة العتيدة

طهران ـ **محمد خواجوني**

عشرة أيام تفصل حكومة إبراهيم رئيسي عن تسلّم السلطة في إيران، لتبدأ عملها على ملفّات معقّدة عدّة، من بينها المحادثات النووية والوضع الاقتصادي الصعب، والتي أضيفت إليها، أخيراً، الاحتجاجات المندلعة منذ حوالى 12 يوماً على أزمة شحّ المياه. احتجاجات تمثّل مُحرّكها الرئيس في ندرة المياه في مدن محافظة خوزستان جنوب غربي إيران، بعدما أدّى الجفاف، وكذلك بناء السدود على أنهار المحافظة، إلى استشعار الأهالي ثقل وطأة الأزمة المتقادمة، أكثر من أيّ وقت مضى، ولا سيّما منهم مُربّو الماشية والمزارعون. ولم تنحصر الاحتجاجات في خوزستان فقط، بل امتدّت، وإن على نحو محدود، إلى محافظات أخرى، بما فيها لرستان (غرب) وأصفهان (وسط) وأذربايجان الشرقية (شمال غرب). وبينما يُعبّر الكثير من الناس عن تذمّرهم من طريقة إدارة الحكومة لإمدادات المياه، يبدو واضحاً أن ثمّة محاولات، من خلال إطلاق الشعارات الراديكالية ضدّ النظام السياسي ورفع علم المجموعات الانفصالية، لجرّ مطالب الناس إلى اتّجاهات مختلفة. لكن تصريحات المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، آية الله علي خامنئي، والتي أدلى بها في ذروة الاحتجاجات الأخيرة، جاءت لتمثّل مؤشّراً إلى اعتراف النظام بالمشكلة، ومحاولته إدارة أذن صاغية إلى صوت الناس، على أعلى مستويات السلطة. إذ أكّد خامنئي أن "الناس عبّروا عن استيائهم، لكن لا يمكن لومهم البتّة". وفي أعقاب تصريحاته تلك، أعلن أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، أن تعليمات صدرت إلى القوى الأمنية بإخلاء سبيل المحتجزين في الأحداث الأخيرة في خوزستان، ممّن لم يرتكبوا جرماً، على وجه السرعة. كذلك، أمر رئيس السلطة القضائية، غلام حسين محسني إيجي، بـ"ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين في المحافظة، الذين شاركوا بشكل سلمي في الاحتجاجات الأخيرة بسبب أزمة المياه".

اندلعت احتجاجات أخرى في عدد من المحافظات بها فيها لرستان وأصفهان وأذربايجان الشرقية (أ ف ب)

وعلى مدى الأعوام الأربعة الأخيرة، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إيران، وذلك بفعل أثر العقوبات الاقتصادية الأميركية الواسعة، الأمر الذي أدّى إلى سلسلة احتجاجات دورية في الشارع. إلّا أن أزمة المياه تُظهر على أنها واحدة من أعقد المشاكل، وأكثرها استدامة، ولا سيما أنها لا تقتصر على محافظة خوزستان، بل تنعكاسها لتُلقي بظلالها على معظم أنحاء البلاد. وما يزيد من تعقيدها، هو خروجها عن بعدها البيئي، لتتّخذ أبعاداً اقتصادية واجتماعية وأمنية. فالناس الذين تعتمد أعمالهم على المياه، يرون أن معيشتهم أصبحت معرّضة للخطر، بينما باتت البطالة تهدّد معظمهم، وهو ما يدفعهم إلى الاحتجاج على الوضع القائم، الذي يمكن أن يتحوّل إلى نافذة للانتقال إلى الاحتجاج السياسي، والممارسات الأمنية المشبوهة. وما ساعد في تفاقم الحلقة الأخيرة تحديداً من الأزمة، هو السحب الزائد للمياه السطحية والجوفية، عن طريق شبكة ضخمة من البنى التحتية الهيدروليكية والآبار العميقة. وتتبدّى هذه الحالة في مؤشّرات عديدة، من ضمنها جفاف البحيرات والأنهار والأهوار، وتضاؤل مناسيب المياه الجوفية، والانهيارات الأرضية، وتدنّي جودة المياه، واستنزاف التربة، والتصحّر، والعواصف الترابية. وفي هذا الإطار، تفيد بيانات "معهد الموارد العالمية" (WRI) بأن 17 دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا، تعاني من ظروف "التوتّر المائي" الشديدة جداً، حيث تُعدّ إيران الخامسة بينها. ويتمثّل "التوتّر المائي" في حجم المياه المستخرجة، نسبة إلى مجمل الموارد المائية المتجدّدة.

> **بات على الحكومة واجب إدخال تغييرات على سياسات القطاع الزراعي**

وفي هذا الخصوص، حذّر المدير التنفيذي لشركة المياه ومياه الصرف الصحي، حميد رضا جانبان، أخيراً، من أن "101 مدينة إيرانية من أصل 304، معرّضة للتوتر المائي، تمرّ الآن في مرحلة الإنذار الأحمر". ويأتي ذلك فيما تفيد الإحصاءات بأنّ "معدّل هطول الأمطار في ستّة أحواض مائية إيرانية، تراجع بنسبة 52 في المئة مقارنة بالعام الماضي". ويستهلك القطاع الزراعي أكثر من 90 في المئة من إمدادات المياه الإيرانية، بينما يصل الاستهلاك المنزلي والصناعي إلى أقلّ من 10 في المئة. وقد دفعت مخاطر العقوبات الاقتصادية، التي يمكن أن تشكّل تهديداً للأمن الغذائي، الحكومات المختلفة في إيران إلى اعتماد الاكتفاء الذاتي في مجال المحاصيل الزراعية الاستراتيجية. إلّا أن الإنتاج المتزايد لهذه المحاصيل، يترافق مع تصاعد استهلاك المياه. ومن هذا المنطلق، بات إدخال تغييرات على سياسات القطاع الزراعي، يُعتبر إحدى الآليات التي لا بدّ أن تلجأ إليها الحكومة، لتفادي تداعيات الشحّ الشديد في الإمدادات المائية. وأمام إدارة إبراهيم رئيسي، التي ستبدأ أعمالها في خضمّ الاحتجاجات الأخيرة، خيارات صعبة ومحدودة لاحتواء أزمة المياه، علماً أن "ندرة المياه تشكّل أهمّ قضية بالنسبة إلى الأمن القومي"، على حدّ تعبير المتحدّث باسم الأمن القومي في البرلمان، محمود عباس زادة، الذي نبّه إلى أنه "إن لم تصل المياه بالكمّيات الكافية إلى الناس، فثمة احتمال لأن تحصل أنواع من الكوارث الاجتماعية، وحتى الأحداث الأمنية".

تقرير

جيش العدو أمام تحدّي الموازنة: لا أموال لمواجهة إيران!

مع تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، لم يَعُد بالإمكان إدامة التسويف في قضية الموازنة، لأسباب متعدّدة، على رأسها الجهوزية العسكرية التي يلوّح الجيش بأنها لا تتعدّى حدود «المتوسّط» في أيّ مواجهة محتملة مع إيران. وإذا كان هذا التقدير جزءاً من جدل متجدّد بين وزارتَي المالية والأمن حول أولويات الموازنة، إلّا أنه يكشف مرّة أخرى، فشل إسرائيل في سباق التسلّح في منطقة الشرق الأوسط

علي حيدر

لم تكن مطالبة رئيس أركان جيش العدو، أفيف كوخافي، بإضافة 5 مليارات شيكل (حوالى مليار دولار/ الدولار: 3,27 شيكل) إلى الموازنة السنوية للجيش لمدّة خمس سنوات متواصلة، وذلك على حساب متطلّبات المجتمع والدولة في الشؤون الأخرى، إلّا تعبيراً عن إدراك المؤسّسة العسكرية حجم المخاطر المتصاعدة ضدّ إسرائيل في بيئتها الإقليمية، ومؤشّراً إلى وجود تقدير لدى هذه المؤسّسة، التي تقرّ بأن ما هو قائم حالياً لا يلبّي المطلوب، بضرورة رفع مستوى الجهوزية في مواجهة تلك المخاطر، خصوصاً في ظلّ تعاظُم القدرات الإيرانية، النووية وغيرها، وإمكانية رفع العقوبات عن إيران، في سيناريو يمثّل أقصى ما تتخوّف منه إسرائيل في المرحلة الحالية. وتنطلق المؤسّسة العسكرية، في صياغة مطالبها، من تحديد درجة خطورة المتغيّرات القائمة والمحتملة، ودرجة معقولية تحقّقها، ثمّ تنتقل إلى بلورة استراتيجية مضادّة تتطلّب بدورها تحديد موارد وإمكانات، ليتمّ لاحقاً تحديد القيمة الإجمالية للموازنة، ومن ثمّ توزيعها بما يتلاءم مع المعايير التي يضعها الجيش. وعلى رغم استمرار المساعدة الأميركية السنوية البالغة 3,8 مليار دولار، إلّا أنه يُتوقّع أن يواجه الجيش صعوبات في تلبية المزيد من المطالب، بعد قرار الرئيس الأميركي، جو بايدن، عدم السماح باستثناءات وخروقات لموازنة الولايات المتحدة للعام 2022.

ويأتي الحديث عن الموازنة العسكرية في سياق البحث في الموازنة العامة التي تمّ تأجيلها لمدّة سنتين نتيجة الأزمة الحكومية المفتوحة التي عانت منها إسرائيل. ولا تقتصر مطالب قيادة الجيش، في هذا السياق، على زيادة سنوية تبلغ 5 مليارات شيكل، بل تشمل أيضاً 3 مليارات شيكل لتغطية نفقات العدوان الأخير على قطاع غزة، والذي استمرّ 11 يوماً في شهر أيار الماضي، ومليار شيكل للاعتناء بمُقعدي الجيش، ومصاريف أخرى لمرّة واحدة. ومن ضمن المشكلات المستجدّة، أيضاً، أن الجيش يريد المصادقة على خطّة خمسية لبناء القوة، بقيمة 29 مليار شيكل عن كلّ سنة من السنوات الخمس المقبلة، وذلك قبل المطالبة بميزانيات أخرى مثلما يحدث في كلّ عام، في حين تريد وزارة المالية البحث في موازنة العام 2022 فقط. وفي ظلّ الخلاف المشار إليه، عقد كوخافي اجتماعَين مع رئيس الوزراء نفتالي بينت، ووزير المالية أفيغدور ليبرمان، لبحث تلبية مطالب الجيش. والجدير ذكره، هنا، أنه مع بحث كلّ موازنة سنوية، تشهد إسرائيل حالة من التجاذب بين وزارتَي المالية والأمن، على خلفية النقاش حول الأولويات. وفيما تتبنّى الأولى فكرة مفادها أن أيّ زيادة في الموازنة الأمنية ستكون على حساب القطاعات الاجتماعية، تُظهر التجارب السابقة أن الغلبة دائماً ما تكون لصالح الجيش ومطالبه. إلّا أن الوضع الاقتصادي الذي نتج من أزمة "كورونا" شكّل عامل ضغط إضافي على مؤسّسة القرار السياسي، سيترك حتماً تأثيراته على هامش رصد موازنات كبرى لصالح الجيش، حتى مع الدعم الأميركي. وما يضاعف حجم التحدّي هو أن تلك التأثيرات يوازيها تصاعد قدرات محور المقاومة، وبروز إمكانية رفع العقوبات عن إيران واستمرار تطوّرها نووياً في الوقت نفسه، وهو ما ستترتّب عليه تداعيات تتّصل بإيران اقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً، وبالمنطقة، وتالياً بالأمن القومي الإسرائيلي.

> **يأتي الحديث عن الموازنة العسكرية في سياق البحث في الموازنة العامة التي تمّ تأجيلها لمدّة سنتين**

أبلغ القادة العسكريون بينت أن الجيش يتمتّع بقدرات «متوسطة» لشنّ عملية واسعة ضدّ إيران (أ ف ب)

على أن التحدّي الأكبر لا يتمثّل في المتغيّرات التي تترقّبها إسرائيل في المدى المتوسّط فحسب، بل أيضاً في ما طرحه القادة العسكريون أمام بينت من أن الجيش يتمتّع بقدرات «متوسطة» من حيث الكفاءة لشنّ عملية واسعة ضدّ إيران. وعلى رغم أن هذا التقدير مرتبط بتدبير المطالبة برفع مستوى الموازنة، إلّا أنه يقيّد أيضاً خيارات المستوى السياسي، ويُقوّض الكثير من رسائل التهويل التي يكرّرها القادة الإسرائيليون. لذلك، لو كان بنيامين نتنياهو لا يزال رئيساً للحكومة، لم يكن ليسمح بإخراج التقدير المذكور إلى وسائل الإعلام، خصوصاً أن أسلوبَي التهويل والمبالغة في تصوير قدرات إسرائيل يحتلّان مكانة هامّة في استراتيجيته في مواجهة إيران. وكان الجيش أعدّ خطّة بناء قوّة متعدّدة السنوات، سُمّيت «تنوفا/ زخم»، في العام 2019، تعزّزت الحاجة إليها على وقع التطوّرات النووية الإيرانية والإقليمية. لكن الأزمة السياسية الحكومية في إسرائيل حالت دون المصادقة على الموازنة العامة، وهو ما انعكس أيضاً على الموازنة الأمنية. إلّا أنه مع تشكيل حكومة جديدة، لم يَعُد بالإمكان مواصلة سياسة التسويف في قضية الموازنة، لأسباب متعدّدة، اقتصادية وسياسية وقانونية وعسكرية.

على أيّ حال، تؤكّد مطالب الجيش وتقديراته فشل إسرائيل في سباق الجهوزية مع إيران ومحور المقاومة. فبعد 15 عاماً على حرب 2006، وبعد نحو عقدين من صعود البرنامج النووي الإيراني، لا يزال الكيان العبري كي يرتقي إلى مستوى التهديدات. ومع كلّ خطة جهوزية أعلنت منذ ذلك الحين، بدءاً من «تيفن» مروراً بـ«جدعون» وصولاً إلى «تنوفا»، كانت الدعاية الإسرائيلية تتمحور حول جاهزية الجيش، في أعقاب انتهاء الخطة، لخوض حروب تُغيّر المعادلة الإقليمية. إلّا أن التطوّرات اللاحقة كشفت ولا تزال، ضيق خياراته، من دون الاستهانة بمستوى قدراته، والسبب بكلّ بساطة هو أن محور المقاومة يواكب جهوزية العدو بالعمل الدؤوب على مواصلة تطوير قدراته على المستويات كافّة، الأمر الذي من شأنه تقويض مفاعيل أيّ خطّة يعدّها الجيش الإسرائيلي.

تحليل إخباري

رؤية أميركية... لما بعد الاتفاق النووي

سيكون لنجاح الإدارة في طرح تصوّر مقنع حول «النووي» انعكاسات على انتخابات الكونغرس (أ ف ب)

وليد شرارة

تكثُر، في الآونة الأخيرة، الشائعات والتكهّنات الأميركية حيال ما يُقدَّم على أنه النوايا «الحقيقية» لإيران بالنسبة للعودة إلى الاتفاق النووي، تُحمّل السرديّة السائدة في واشنطن، طهران، مسؤولية تأخير هذه العودة، ولا تقيم وزناً لمطالب الجمهورية المتعلّقة بضمان ديمومة الالتزام الأميركي به، بمعزل عن تغيُّر إدارات البيت الأبيض، واحتمال وصول جهات معادية من حيث المبدأ للتوصل إلى تفاهمات مع الجمهورية الإسلامية. وحتى لو تمّت مصادقة الكونغرس على الاتفاق وتحوّل إلى معاهدة، وهو أمر بالغ الصعوبة نتيجة الكتلة الصقورية - الجمهورية والديموقراطية - في داخله، والرافضة لمثل هذا الأمر، فلا ضمانات فعليّة تمنع رئيساً أميركياً جديداً من الانسحاب منه مجدداً. المطلوب من إيران، في الواقع، هو أن تمنح ثقةً عمياء لحسن النوايا الأميركية، على رغم تجربتها المريرة في السنوات الماضية، وتأثيراً أكيداً عليهم في هذه اللحظة المحورية التي يعكف فيها هؤلاء على بلورة رؤية هذه الإدارة لمرحلة ما بعد الاتفاق النووي.

طمأنة الحليف المركزي

المعلومات الواردة من واشنطن، تشير إلى أن المعنيين في شؤون الشرق الأوسط في فريق بايدن، وأبرزهم: وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومساعدته باربارا ليف، ومستشار الأمن القومي جايك سوليفان، ونائبه جون فاينر، ومنسّق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذا المجلس بريت ماكغورك، والمبعوث الرئاسي إلى إيران روبرت مالي، يعملون على إعداد رؤية أو «إطار نظري إرشادي»، وفقاً لتعبير مصدر مطلع على ما يدور في العاصمة الأميركية، لسياسة بلادهم في الإقليم، لمرحلة ما بعد الاتفاق النووي مع إيران.

هذه القراءة هي أن لصاحبها علاقات خاصّة بأقطاب إدارة جو بايدن وتأثيراً أكيداً عليهم في هذه اللحظة المحورية التي يعكف فيها هؤلاء على بلورة رؤية هذه الإدارة لمرحلة ما بعد الاتفاق النووي.

> **يعمل فريق في إدارة بايدن على إعداد رؤية لسياسة بلادهم في الإقليم، لمرحلة ما بعد الاتفاق النووي مع إيران**

العودة إلى هذا الاتفاق، والدفع في اتجاه «خفض التوتّر في الإقليم» والانسحاب الجزئي منه، والأصحّ هو إعادة التموضع، مع تخفيف لعديد القوات الأميركية، هي سياسات معلَنة لهذه الإدارة، وجزء من استراتيجيتها التي تركّز على أولوية مواجهة الصين في شرق آسيا والمحيط الهادئ. السؤال المطروح في هذا السياق، يتمحور حول كيفيّة مباشرة واشنطن لذلك، مع المحافظة على قدرة تمنع الأعداء والمنافسين من الاستفادة من الوضع الجديد، ومحاولة ملء الفراغ، أو حتّى التسلّل إلى منطقة تعتبرها الولايات المتحدة ضمن دائرة نفوذها، وتهديد مصالحها ومصالح حلفائها. سؤال آخر، مرتبط بالأوّل، يتعلّق بكيفيّة طمأنة الحلفاء، والتعامل مع الحملة التي ستتعرّض لها الإدارة من داخل الكونغرس ومن وخارجه، من قِبَل التيار الصقوري الوازن، والعابر للانقسام الحزبي، المعارض من جهته للاتفاق مع إيران، والذي سيطالبها بتوضيح خطّتها للتصدّي لمشروع طهران الصاروخي ودورها الإقليمي. سيكون لنجاح الإدارة في طرح تصوّر مقنع حول هذه القضيّة بالذات، أو عدمه، انعكاسات جديّة على انتخابات الكونغرس النصفية في تشرين الثاني 2022، وهو استحقاق حاسم بالنسبة إليها على الصعيد الداخلي. المصدر المذكور يؤكد أن عملية بلورة الرؤية العتيدة لم تكتمل بعد، غير أن اللافت هو أن أنصار الحليف التقليدي، أي إسرائيل، يشاركون في النقاش الجاري حولها، وما مقالة روس على موقع «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى» سوى نموذج عن هذه المشاركة. عنوان المقالة يلخص مضمونها: «لردْع إيران، أعطوا إسرائيل قنبلة كبيرة». يعتبر روس أن العودة إلى الاتفاق النووي لن تمنع إيران من الاستمرار في جهدها بغية التحوّل إلى دولة عتبة عندما تسنح لها الظروف بذلك. وبعد مطالعة طويلة لما يراه دلائل على وجود مثل هذا المسعى، يوصي روس الإدارة الأميركية بالإعلان عن «عدم السماح لإيران بالتحوّل إلى دولة عتبة». نظرياً، قد تحول المفاوضات دون مثل هذا المآل، أحد السبل لذلك هو تمديد صلاحية الاتفاق إلى فترة تمتدّ ما بين 10 إلى 20 سنة. لكن البديل الأفضل هو فرض قيود صارمة ودائمة على قدراتها لتخصيب اليورانيوم وعلى عدد ونوعية أجهزة الطرد المركزية التي تحوزها. وإذا تمسّكت حكومة (إبراهيم) رئيسي بالموقف الرافض لمتابعة المحادثات، ينبغي على الولايات المتحدة رفع أكلاف مساعاها للتحول إلى دولة عتبة. من أجل ذلك، على الإدارة التفكير بمنح إسرائيل قنبلة GBU-57 القادرة على اختراق الجبال والتحصينات إلى عمق 30 متراً، وهو ما حثّ عليه بعض أعضاء الكونغرس. هذا السلاح قد يُستخدم لتدمير مفاعل فوردو وغيره من منشآت التخصيب المحصّنة». من غير الواضح ما إذا كان الفريق المعدّ للرؤية سيأخذ بتوصيات كهذه، لكن الأكيد أنه في حال إقدامه على ذلك، عليه أن ينسى آماله بخفض التوتّر في الإقليم.

منطق «استشراقي» حيال بقية «الحلفاء»

لن تتخلّى الولايات المتحدة عن بقية حلفائها في المنطقة، ولكن طُرق تعاملها معهم ستتغيّر في اتجاه المزيد من الحزم والنظر إليهم باعتبارهم مجرّد موظفين يأتمرون بأوامرها، في مقابل الاحتفاظ بحمايتها لهم. وإذا كانت واشنطن تُبدي قدْراً - شكلياً - من المرونة الاحترام، في تعاطيها مع خصومها في الإقليم، فإن ما يرشح من معلومات عن مضمون «الإطار النظري الإرشادي» حيال حلفائها الخليجيين تحديداً يشي باعتمادها مقاربة أكثر تشدُّداً معهم لتفرض عليهم المزيد من الانصياع لسياساتها، ولكي تجاري موقف الرأي العام الأميركي، بخاصة قطاعاته «التقدميّة» التي صوّتت بقوّة لمصلحتها. هي في الحقيقة نظرة استشراقية تشكّل امتداداً لنظرة المستعمرين لوكلائهم المحليين. قد تكون لمثل هذه المقاربة نتائج سلبية تفضي إلى دفع هؤلاء الحلفاء إلى صياغة شراكات موازية مع منافسين دوليين للولايات المتحدة، لكن غرسة القوّة والنظرة الاستشراقية، اللتان ما زالتا تحكمان ذهنية النخبة الأميركية، والوزن الطاغي للحسابات السياسية الداخلية لدى صناعة السياسة الخارجية، جميعها عوامل سرعان ما سيتّضح تأثيرها على الرؤية - الإطار.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان مزايدة عمومية
تعلن بلدية بيروت عن إجراء مزايدة عمومية عائدة لتلزيم تشغيل وصيانة واستثمار العقار رقم 495 رأس بيروت كموقف للسيارات.
وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2021/8/17، في مقر المجلس البلدي الكائن في مركز القصر البلدي في وسط مدينة بيروت التجاري – شارع ويغان – الطابق الثاني – وذلك طيلة أوقات الدوام الرسمي.
ويمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط العائد لها في مصلحة أمانة المجلس البلدي (الغرفة 226) على العنوان أعلاه، وذلك طيلة أوقات الدوام الرسمي.
تودع العروض خلال أوقات الدوام الرسمي في الصندوق الخاص الموجود في مصلحة أمانة المجلس البلدي، وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء الصفقة.
بيروت في 15 تموز 2021
القاضي مروان عبود
محافظ مدينة بيروت
التكليف 608

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب محمد قاسم شاهين وأحمد قاسم شاهين شهادة قيد مؤقتة بدل عن ضائع للعقار 990 بنعفول العقارية.
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب محمد وفيق حمود شهادة قيد بدل ضائع للعقارين 231 – 142 منطقة عرب سكر.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي شفيق دومط الخوري مخايل ابي صالح بصفته وكيل انطوان فريد صعيبي سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1260 من منطقة ذوق مكايل العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت ديانه سعد البستاني سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 732 من منطقة الزعيتره العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب حنا عبدو صعب بصفته أحد ورثة المرحوم فرنسيس انطونيوس مطر سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 499 من منطقة ساحل علماً العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت ميرنا عصمت الزهيري بصفتها وكيلة المحامي سامي سمير حمود بوكالته عن فلورانس هادي عيد سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 4684 القسم 6 البلوك c من منطقة كفرديبان العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
صادر عن أمانة السجل التجاري
في النبطية بموجب الطلب المقدم من المستدعي ابراهيم ناجي سرور تاريخ 2021/6/25 والمسجل لدى أمانتنا بالرقم 6004775/عام تاريخ 2019/10/15 تحت اسم Q TRADE والذي تطلب بموجبه تعديل الاسم ليصبح Oxshare Marketing وبتاريخ 2021/6/28 تقرر النشر.
الرقم المالي 3656925
مهلة الاعتراض عشرة أيام تلي آخر نشر
أمين السجل التجاري في النبطية
فاطمة فحص

إعلان صادر عن محكمة زغرتا الناظرة بقضايا الأحوال الشخصية
رقم الملف: 2020/319
تقدم المستدعي فارس فرنسيس الخوري بإستدعاء طلب بموجبه وموجب الترخيص الممنوح له من دائرة تنفيذ طرابلس رقم 2013/626 شطب المتوفين نهاد بشارة الشعار زوجة موريس طيون وابنها بشارة موريس طيون من سجلات نفوس زغرتا رقم 270 الصليب الجنوبي.
فمن لديه إعتراض عليه التقدم به الى قلم المحكمة خلال مهلة شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جبور نمنوم

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ
زغرتا غرفة الرئيس طانيوس الحايك رقم الملف: 2018/96
المنفذ: بدوية صهيون وكيلها الأستاذ نبيل غريشه المنفذ عليهم: شاهين جرجس نقولا مناع ونقولا وبهيجة وسعدى جرجس مناع ونعمه الله الياس مناع كفرفو – مجهولين الإقامة.
السند التنفيذي: حكم الغرفة الابتدائية بالشمال رقم 2015/668 تاريخ 2005/6/18 بإزالة الشيوع بالعقار 161 كفرفو
المطروح للبيع: كامل العقار 161 كفرفو وهو قطعة ارض منبسطة بعل مغروسة باشجار الزيتون وعدد من أشجار الصنوبر وهو غير مبني بمحلة الضهر ويمكن الوصول اليه عبر طريق ضيق قريب من الطريق العام مساحته 996 م2
تاريخ محضر الوصف: 2018/5/18
تاريخ تسجيله: 2018/07/13
التخمين وبدل الطرح: 139440 د.أ. أو ما يعادله بالليرة اللبنانية
موعد المزايدة ومكانها: الأربعاء 2021/9/22 الساعة 12:30 امام رئيس دائرة تنفيذ زغرتا للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي مسحوب على مصرف لبنان بإسم رئيس دائرة تنفيذ زغرتا ودفع رسوم التسجيل ورسم الدلالة البالغ 5%.
مأمور التنفيذ
جبور نمنوم

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب خالد محمد الحمد بالوكاله عن أحمد عبدالله جباخنجي سند بدل ضائع للعقار 11/1036 A بتوراتيج.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب سليم يوسف لاباً سندات بدل ضائع للعقارات 4273 و 4274 و 4271 و4269 حصرون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب أحمد خالد قاسم بالوكاله عن محمد حسن علي سند بدل ضائع للعقار 600 كفرقاهل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلبت المحامية ناتالي ديوب بالوكاله عن احد ورثة عيوش علي ذالنون الاخرس سند بدل ضائع للعقار 22 مجدليا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل الأولى في الشمال
طلب المحامي عرين محمد حسن بالوكالة عن محمد سعد عكره سندين بدل ضائع في المقسمين 6B و 7B من العقار 2519 بساتين طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين سما سموري ومي ابو زيد المدعى عليهم هدى موسى غز الدين ويحي وصلاح ابراهيم شاهين وشركة شاهين للتجارة والصناعة والمقاولات ممثلة بالسيد صلاح شاهين والمجهولي محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2021/90.
المقامة من شركة مركز الجنوب للتشخيص الطبي ش.م.م. بموضوع الزام بالإفراز والتسجيل على العقار 2362 العباسية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ مقترحات أولية
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي محافظة الجنوب) – دائرة التدقيق، الوارد اسمه في الجدول أدناه، المجهول مركز عمله أو محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2021/07/27 الى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ النتيجة الأولية للتدقيق.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2021/08/26 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

المكلف	الرقم المالي
MR COMFORT ش.م.م.	2134597

تبدأ مهلة إبداء الملاحظات على النتيجة الأولية للتدقيق المحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2021/08/26 وتنتهي في 2021/09/25 ضمناً.
للمراجعة: العنوان صيدا – السراي الحكومي: مالية لبنان الجنوبي – دائرة الإلتزام الضريبي – الطابق الثاني.
الهاتف: 07/724086 – فاكس 07/721859
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 600

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ النتيجة الأولية للتدقيق
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/ دائرة معالجة المعلومات) المكلف الوارد اسمه في الجدول ادناه المجهول مركز العمل ومحل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او من ينوب عنه قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2021/07/27 الى مركز الدائرة الكائن في محافظة لبنان الجنوبي/ صيدا/ السراي الحكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي/ دائرة معالجة المعلومات/ الطابق الاول لتبلغ المقترحات الأولية لتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2021/08/27 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	اسم المكلف
1848764	حسين اسماعيل السبلاني
456361	طوني رزق الله شلهوب

تبدأ مهلة إبداء الملاحظات على النتيجة الأولية للتدقيق المحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2021/08/28 وتنتهي في 2021/09/27 ضمناً.
للمراجعة:
العنوان صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الاول.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 600

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ اعلامات بتعديل التصريح
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – مالية لبنان الجنوبي – دائرة التدقيق، المكلفين الواردة اسماءهم في الجدول أدناه، المجهولة مراكز عملهم أو محل الاقامة حالياً، للحضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2021/07/27 الى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ اعلام بتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2021/08/26 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

المكلف	الرقم المالي
سعيد كامل زعتر	423836
المجموعة المتحدة للخدمات والتجارة العامة والمقاولات	423882
محمد غازي السيد	1695966
يوسف محمد بردى	80909
علي محمد بردى	87501
شركة بردى اخوان للتجارة العامة	87497
ابراهيم حسن خازم	2800843
هادي علي حاجي	1917690
NEW CAR	2800239

تبدأ مهلة الاعتراض على الضريبة المحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2021/08/27 وتنتهي في 2021/10/27 ضمناً.
للمراجعة: العنوان: صيدا – السراي الحكومي – مالية لبنان الجنوبي – الطابق الثاني.
الهاتف 07/724086 – 07/720012 – فاكس 07/721859
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 600

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ اعلامات بتعديل التصريح
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – مالية لبنان الجنوبي – دائرة التدقيق، المكلفين الواردة اسماءهم في الجدول أدناه، المجهولة مراكز عملهم أو محل الاقامة حالياً، للحضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2021/07/27 الى مركز الدائرة الكائن في سراي صيدا لتبلغ اعلام بتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2021/08/26 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

المكلف	الرقم المالي
نبيل حسين مشورب	2882116
شركة كوكسينل التجارية ش.م.م	2943653
علي محمود هبط	2133166
علي أمين عياش	1563440
شركة رمزي لتاجير السيارات ش.م.م	1364534
أنوار حسين ابراهيم	2918008
نوارة حسين ابراهيم	2917998
سلمان محمد الحاج سلمان	2900565
شركة ستار للبترول – لبنان – ش.م.م	2020883

تبدأ مهلة الاعتراض على الضريبة المحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2021/08/27 وتنتهي في 2021/10/27 ضمناً.
للمراجعة: العنوان: صيدا – السراي الحكومي – مالية لبنان الجنوبي – الطابق الثاني.
الهاتف 07/724086 – 07/720012 – فاكس 07/721859
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 600

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ النتيجة الأولية للتدقيق
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/ دائرة الالتزام) المكلف الوارد اسمه في الجدول ادناه المجهول مركز العمل ومحل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او من ينوب عنه قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2021/07/27 الى مركز الدائرة الكائن في محافظة لبنان الجنوبي/ صيدا/ السراي الحكومي/ مبنى مالية لبنان الجنوبي/ دائرة الالتزام/ الطابق الثاني لتبلغ المقترحات الاولية لتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة 2021/08/27 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

اسم المكلف	رقم المكلف ش
نائل زهير عبدو	2394243
ندين توفيق نعمة	2123571
فادي مصطفى راتب السماني	2046657

تبدأ مهلة إبداء الملاحظات على النتيجة الأولية للتدقيق المحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2021/08/28 وتنتهي في 2021/09/27 ضمناً.
للمراجعة:

استراحة

نتائج اللوتو اللبناني

16	37	36	34	33	20	7

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1921 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 7 - 20 - 33 - 34 - 36 - 37
الرقم الإضافي: 16
■ **المرتبة الأولى (ستة ارقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 69,950,655 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 17 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 4,114,744 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 69,950,655 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 834 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 83,874 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 158,484,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 13,207 شبكات.
- الجائزة لكل شبكة: 12,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,219,069,848 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1921 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 21146
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: 3 أوراق
قيمة الجائزة الإفرادية: 25,000,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 1146.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 146.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 46.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1143 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 056
● يومية أربعة: 1623
● يومية خمسة: 46473

كلمات متقاطعة 3795

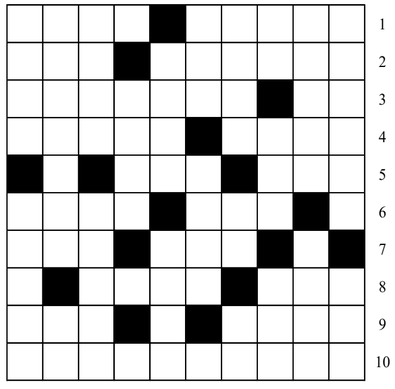

أفقيا
1- ذُكر في القرآن وعُرف بالحكيم – من الطيور – 2- عاصمة أميركية – حكمتها بلقيس – 3- غير مباح – المُعجب بنفسه – 4- غرفة بالتركية – من الفواكه – 5- بالغ في إخفائه – يجري في عروقي – 6- جانب وظل – ريق الفم – 7- اخفى عن النظر – لم يعد يتذكر – 8- ظلم – سقف في مقدمة البيت – 9- من اسماء الضبع – وكالة أنباء عربية – 10- ملكة انكلترا ابنة هنري الثامن

عمودياً
1- عاصمة زامبيا – رجل عظيم الجثة – 2- آخر ملوك ليديا إشتهر بعظم ثروته – برج ابطالي – 3- حلب الناقة – ضيق العيش – قلّ الريش أو الشعر – 4- وقار وحلم – يبس الخبز – خاصتي – 5- عصر الخمر – من مستلزمات التلميذ في المدرسة – 6- ثرثار ناشر الوشايات – مواطن من دولة عظمى – 7- شدة العطش وحرارته – 8- مستعجل – يحمل العنب – 9- شاعر عباسي – اسم بوذا في الصين – 10- مدينة في اليمن – آلة ذات ساقين لرسم الدوائر

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- فارس الخوري – 2- ولو – رونزا – 3- رمضان – يا – 4- دا – لورين – 5- رزان – رينو – 6- ادنو – سرج – 7- مسلات – سد – 8- أت – طاووس – 9- كفل – دو – ركن – 10- سليم اللوزي

عمودياً
1- فورد – اراكس – 2- المارد – تفل – 3- روْض – زنم – لي – 4- الأوسط – 5- ارنون – لادا – 6- لو – شاوول – 7- خنزير – تو – 8- وز – نيس – سرو – 9- راي – نرْس – كرْ – 10- الوجداني

sudoku 3795

	9	5	7				6	
4	6				8	2		
	1				6	4		
2				4				6
3		6				9		8
1				9				7
		7	1				9	
		4	2				5	1
	8				9	7	3	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3794

9	3	6	7	5	1	4	8	2
8	7	5	4	2	9	1	6	3
2	4	1	6	3	8	5	9	7
7	9	2	5	6	4	8	3	1
5	6	8	2	1	3	7	4	9
3	1	4	8	9	7	6	2	5
4	2	9	1	8	5	3	7	6
6	5	7	3	4	2	9	1	8
1	8	3	9	7	6	2	5	4

مشاهير 3795

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيزيائي وسياسي فرنسي (1786-1853) هيّأ نفسه وهو شاب للإنتساب الى مدرسة البوليتكنيك فاجتاز الامتحان بتفوّق. أصبح عضواً في أكاديمية العلوم وهو صغير السن
1+2+3+4=9 = دولة اوروبية ■ 10+7+8+5+4= نهر فرنسي ■ 6+11 = حرف عطف

حل الشبكة الماضية: **مهاتما غاندي**

إعداد
نعوم مسعود

«23 تموز 2006»

«العصر الذهبي الثقافي» (مواد مختلفة على ورق مقوّى ــ 120 ×160 سنتم ــ 2011)

«الأمومة» (مواد مختلفة على ورق مقوّى ــ 110 × 150 سنتم ــ 2011)

فنون بصرية

كتاب يوثّق مراحل تجربتها الغزيرة، ومساراتها الفنية والشخصية

لور غريّب: عصارة الذاكرة والحرب والماضي بسنواته الثمانين

«عشر سنوات مرّت» (70 × 50 سنتم ــ 1984 ــ مجموعة المتحف البريطاني)

روان عزالدين

نقرأ هذه المرّة حواراً مكتوباً بين لور غريّب وابنها مازن كرباج في كتاب «لور غريّب – أسود على أبيض» (دار كاف). حوار يضاف إلى سلسلة

اعتمدت الحبر الصيني الأسود وحده، لسبب بسيط، هو ذاكرتها التي حفظت الأبيض والأسود في الكتب المدرسية والشاشة

حوارات جمعت الفنانة وابنها الفنان، في اللوحة، بين الرسم واللغة. يسأل مازن وتجيب، بأسلوب لا يخلو من تلك الإيقاعات التهكّمية والكاشفة التي ضبطت لقاءاتهما الفنية في الأوراق والمراسلات. العمل مع مازن لم يكن إلا ذريعة لمواصلة الشغب، إذا أردنا أن نتتبع خطوطها ودوّاماتها الحبرية. استثمرت حينها تجربتها الطويلة، لتخوض فن الكوميكس ومتوالياته السرديّة منذ سنة 2006 بعد حرب تمّوز. تجربة لا تبتعد أصلاً عن لوحاتها الأولى بما فيها من خطوط تواصل التوالد، وزخارف برفقة اللغة التي تتحوّل إلى تساؤلات تحفر حفراً في الرأس بسرعتها وشقاوتها. استطاعت الفنانة أن تربح تعقيد لوحتها تماماً منذ معرضها الأوّل المشترك مع مازن «من نافذة لأخرى» (2007). معاً طوّرا تقنية الأيادي الأربع، واختبرت معه العمل على اللوحة نفسها، أكان بطريقة مستقلّة أو بالتوازي كما رأينا في معارض أخرى جمعتهما مثل «أنا وأنت والبابيه بان» (2010) و«الأبجديّة» (2015)، أخرها «مراسلات» في «متحف سرسق» (2019) الذي ضمّ مراسلاتهما، ويوميّاتهما على مدى أشهر بين بيروت وبرلين.

هل يجب الاكتراث إلى الزمن؟ وهل هو السبيل الملائم للدخول إلى تجربة لور غريّب؟ قد لا تنفع السيرة التراثيّة مع فنانة مثلها. بالطريقة التي تدخّلنا فيها لوحتها في دوّامات من الرموز والأشكال، تبدو حياتها أيضاً دائرة تسير إلى الوراء. من يرى معرضها الأخير «نشوة العين» (2017)، بلوحاته المطرّزة والملوّنة، سيلاحظ كم تعرف هذه الفنانة أن تخدع العمر. يعرّفنا الكتاب إلى تجربة متفرّدة في المحترف اللبناني، بدأتها في الستينيات، وسط الأجواء الحداثية في الفن والشعر في بيروت. لا يمكن رؤية الكتاب على أنّه احتفاء بتجربة فنان غائب من فترة أفلة. إذ لم يتضاءل حضور الفنانة الثمانينية طوال تلك السنوات، في المعارض الفردية والمشتركة مع مازن. حضور داومت عليه أيضاً من خلال مقالاتها التشكيلية في جريدة «النهار».

أمامنا مراحل تجربتها الغزيرة، ومسارات لوحتها، بالإضافة إلى جوانب أخرى يتناولها الكتاب: حوار مكتوب أجراه مازن كرباج مع أمه لور سنة 2018، وتسلسل كرونولوجي لحياتها، وفق التواريخ الأساسيّة فيها، ومقال نقدي مرجعي بعنوان «لور غريّب: الخط أمير الوهم ووجه الطفولة الغائب» للناقدة والأكاديمية مهى سلطان، تقدّم فيه قراءة شاملة لتجربة لور ومحطاتها المختلفة. كما توثّق بتعمّق لمسار لوحتها ومرجعيّاتها، وأسلوبها الفني المتفرّد. تتعمّق سلطان في تأثرات لوحة غريّب الفنية والحياتيّة، وتوزّع في الوقت نفسه، للحركة الثقافيّة في تلك الفترة، التي تأثرت فيها لور، وكانت واحدة من وجوهها، إذ تستعيد الأرشيف النقدي لذلك الوقت، في مقالات ومؤلّفات للمسرحي عصام محفوظ، والشاعر شوقي أبي شقرا، والفنان عارف الريّس وعاصم الجندي وآخرين ممن كتبوا عن معارضها. «لا مسافة بين الفن والحياة»، اختار سلطان هذه الجملة كتوطئة للكتابة عن لور، ولا مبالغة في ذلك إطلاقاً، إذ أنه يستحيل تقريباً العثور على ذلك الخط الفاصل ما بين حياتها ولوحتها.

مازن لور خلال افتتاح معرضها «مراسلات» في متحف سرسق عام 2019

اللغة رفيقة دائمة

التحقت غريّب بلقاءات مجلّة «شعر» التي أطلقها يوسف الخال في بيروت. ولعلّ ذلك ما دفعها إلى الانتقال للكتابة بالعربية، بعدما كانت قد أصدرت بالكورتها الشعريّة «أسوَد الزرقات» (1960) باللغة الفرنسيّة. جاءت مجموعتها القصصية «أكليل شوك حول قدميه» (1965)، مرفقة برسوماتها بالأبيض والأسود. ترجمت بداية الستينيات الشعر العربي في مجلّة «لوريان» الفرنسيّة لأشهر شعراء تلك الفترة، وعملت بعدها في مجلّة «لوجور» الفرنسيّة كصحافيّة وناقدة، ومنها انتقلت إلى جريدة «النهار» كناقدة في القسم الثقافي، الذي ظلّت تكتب فيه حتى سنة 2016. تجربتها في «النهار» لم تكن إلا مغامرة أخرى، كتبت فيها العربيّة للمرّة الأولى تحت إشراف الشاعر شوقي أبي شقرا. رافقت اللغة لور غريّب، أكان في مؤلّفات مستقلّة أم من خلال اللوحة، خصوصاً العربيّة التي بدأت تظهر في أعمالها الفنية منذ السبعينيات، فيما استثمرت في بعض لوحاتها خطوط اللغة العربيّة كأشكال ورموز أخرى.

«الصديقات الثلاث» (حبر هندي على ورق ــ 25 × 20 سنتم ـ 1964)

رغبتها في إغلاق لوحتها على الرموز، خصوصاً عبر تقنيّة محو الجمل المكتوبة أحياناً. تأثرات كثيرة تقبع خلف تلك الطلاسم، والأشكال والخطوط، أفصحت عنها مراراً منها تنقيبها في حضارات المايا والإستيك والإنكا وحضارات الصين واليابان، والكتابات الآشورية والمسمارية والسريانية والأرمنيّة، التي أكّدت في إحدى مقابلاتها أنها لا تفهمها، وهذا ربّما ما يصنع سحرها. لا بدّ من أن هذا النوع من الإبهام هو الذي كان يقودها إلى نوع من التفريغ المسموس على اللوحة. منه كانت تعبر إلى داخل، أزمان ويوميات، الحالات التي تعيشها أثناء الرسم، تبلغ مرحلة من اللاوعي، كما حين تصف استيقاظها ليلاً من أجل الرسم في حالة تشبه الانخطاف والحلم في اليقظة.

يعرّفنا الكتاب بشخوص لور: الفنانة والأم والطفلة وواحدة من وجوه الوسط الثقافي في بيروت. وبجمعه عدداً هائلاً من لوحاتها، يضع الكتاب بين أيدينا سبلاً عدّة لقراءة تلك التجربة. إذ ترد الأعمال تدريجاً وفق تواريخها، وبهذا يمكننا رصد تطوّر لوحتها التي تصل في النهاية إلى الانفراج والتفلّت والمشاغبة في السنوات الأخيرة، حين دخلت إليها الخيطان المولّدة والصور والكولاج. بالإضافة إلى فترة الستينيات، يرصد الكتاب الفترة الممتدّة من 1975 حتى 1985، أي الفترة التي تلت اندلاع الحرب الأهليّة واندلاعها. وهي فترة عاصفة، تفتّحت فيها عوالم اللوحة على الخارج أكثر، خصوصاً أن الحرب لدى لور تستحضر معها حروباً أخرى من الذاكرة اللبنانية منها الحرب العالميّة الثانية التي طالت ضيعتها دير القمر، وقبلها، حرب 1914، التي انتقلت إليها عبر حكايات جدّتها. من أشهر أعمال تلك الفترة لوحة «من عشر سنين» بوجهي فتاتين، يحمل جسداهما ووجهاهما الكثير من التفاصيل والدهاليز المتمنعة التي تحافظ على تجريدها. هذه الوجوه والكائنات صارت تظهر أكثر في أعمالها الأخيرة، وإن ظلّت مصنوعة من الخطوط والزخرفة الداخلية، إلا أنها صارت تخبر حكايات وتفاصيل وكلاماً. ربّما هي خلاصات الذاكرة والحرب والعائلة وأيّام بيروت والماضي بسنواته الثمانين، بأت الآن تظهر أكثر وضوحاً، أو تحرّراً ربّما، بعبارات مُلحة وعبثيّة وساخرة، وبكائنات طفوليّة، تصير أصغر سناً كلّما تقدّمت الفنانة في العمر.

موسيقى

دويتو مع الفنان الإيراني علي رضا قرباني يطرح معاناة المرأة

مايا حبيقة أوصلت «الأمانة» لنساء الشرق!

عمار مروة

تحت عنوان عالمي مفتوح على التنوّع والتفاعل الحضاري هو «الأصوات والجسور»، صدر أخيراً العمل الغنائيّ الجديد الذي تم البدء به خلال فترة الحجر الصحي، وجمع أسماء فنيّة إيرانية مرموقة عالمياً في مجالاتها، على رأسها المغني والشاعر علي رضا قرباني، والملحن والموسيقيّ إحسان مطوَّري، والموزع والموسيقي علي منتظري. تفرّع من اجتماعهم عبر أغاني العمل تعاون مثمر مع فنانين مرموقين من بلدان أخرى. لكن يهمّنا هنا أن نتناول إحدى أبرز أغاني هذا العمل التي تطال منطقتنا الشرقيّة وشعوبنا من باب معاناة المرأة (العربيّة والتركيّة والإيرانيّة وغيرها). رغم أن «موتيف» العمل ككلّ يدور حول المرأة والحب، لا المعاناة أو الحرمان، فإن هذه الأغنية تحديداً تناولت معاناتها. وقد تمّ التعاون مع فنانين شاركوا في هذه الأغنية عبر معاناة نساء بلدانهم تحت عنوان «النساء مثلي».

ما يعنينا إذاً، هو نسختنا اللبنانية العربية التي مثّل لبنان بها الشرق الأوسط كلّه، وكان الشعر فيها من نصيب الشاعر الإيراني المرموق أحمد شملو، مع إضافات عربيّة للشاعرة السوريّة مرام المصري، وكان الغناء من نصيب وأداء الفنانة اللبنانية المميّزة بشخصيّتها المحبّبة، وصوتها الدافئ مايا حبيقة. الأخيرة كانت مع عازف البيانو الأميركي مايك بلوك Mike Bloke المشاركين الوحيدين من مجموعة «سيلك رود» Silk Road التي أسسها عازف التشيلو الأبرز عالمياً الياباني يويوما. علماً أنّها مجموعة تنخرط فنيّاً في هموم التعريف بجماليات موسيقى شعوب العالم غير المنتشرة في الغرب.

إذا عدنا إلى أغنيتنا التي صارت متوافرة على يوتيوب ووسائل التواصل الاجتماعي، فهي تتعاطى مع موضوعها بحساسيّة فنيّة نوعيّة تضيء، بإبداع فنيّ على ما تعانيه المرأة من شجون وحرمان ومعاناة، عاكسة غياب الحب وحضور الاستغلال والكبت. كيف يحضر الحبّ إلى هذا الواقع المؤلم؟! قد يصعب تصوّر حضوره إلا من باب الحب نفسه مع المودة والرحمة، لتختصره جماليات الصوَر الشعريّة والأدبيّة بحرارتها ووصفها وتفاعلها التضامني، الذي جمع قصيدة الشاعر أحمد شملو بقليل من توصيف مرام المصري في تصوير هذه المعاناة. يضفي شملو ما تحتاجه المعاناة من جرعات كبيرة من الأمل والحب الذي عرفت لُغته الشعرية الفارسية كيفية الغوص لوصف طريق الخلاص. تتلقّف الموسيقى والتوزيع قصيدة شملو، لتتوازى بأنسجة الألحان بتآلف بوليفوني مدروس أوّلاً، وبتفاعل مونوفوني مقامي محلي ساحر ثانياً. يتفاعل نسيج هذا المزيج الساحر مع مرارة الواقع، فيقول التناقض بين الحب والمعاناة، التي عبّرت عنه مايا حبيقة بسرّ صوتها الساحر. تتفاعل الكلمة والنغمة بملابسات التجلي الفني بالموسيقى والغناء. هنا لا بدّ من الإشارة إلى ارتكاز العمل إلى التفاعل في الدويتو (ثنائيّة صوتيّة)، كيف تفاعل صوتا الفنانين قرباني وحبيقة؟ وهل أدّى هذا التفاعل وظيفته فنيّاً؟ هذا التفاعل حصل بحساسيّة نوعيّة وعفويّة راقية أوّلاً من خلال الصوتين ذوي الطبيعتَين المختلفتَين، اللّذين يكمّلان بعضهما بثنائيّة التعبير (قوّة/ نعومة، ذكوريّة/ أنوثة، سالب/موجب) أي الضّدَّين اللذين يضيئان بعضهما بالتآلف والانسجام (حبّ). هذا لجهة التفاعل الأدبيّ الفنيّ. أمّا من الناحية الموسيقيّة، فقد كان الصوتان متآلفَين بقوّة، ما ربط الشعر بالموسيقى. عندما كانت جملة حبيقة الغنائية تأخذ طابع السؤال، تفاعلت معها فوراً جملة قرباني بهويّة لحنيّة لها طابع الجواب، والعكس أيضاً صحيح. ما يعني أن هذا الدويتو الغنائي قد عرف منذ اللحظة الأولى كيفيّة دخول طبيعة الصوت على النص الشعري للغناء، بارتباطه بوظيفته الفنية عبر سؤال وجواب، والتعبير بما يربط بين الباريتون والسوبرانو من تفاعل. لم يكن هناك أيّ زيادة أو نقصان بينهما في حساسية ودقّة التعبير عن المعنى، ولو بنوتة واحدة فائضة عن اللزوم! هذا الدويتو كان، منذ اللحظة الأولى، مُنَزَّهاً عن الثرثرة أو الميوعة، أو عن كلّ ما لا يخدم لحظته الفنيّة، سواء في الشعر أو اللحن أو ذكاء التوزيع الذي كان خلّاقاً في عولمة التفاصيل الفنيّة المتشابكة وهي ترتبط بجذورها ومخيّلتها المحليّة.

الجملة اللحنية للنص الموسيقي كانت حُرة، ونجحت في استقلالها عن الجملة الموسيقية خلال حركتها فوق النسيج الموسيقي المركب بالبوليفونيا، تماماً كما نجحت الجملة الموسيقية الموزّعة المستندة إلى قوانين التآلفات الهارمونيّة الموداليّة، فتحرّرت بذلك من الجملة اللحنية، ليفيض هذا الاستقلال بينهما بكثير من الجرَفيّة وهما يتفاعلان ببعضهما بحبّ وتكامل بعيداً عن الاسترخاء الطربي أو التعبيري، ونجح بذلك في لفت النظر إلى المتانة الفنية التي رفعها هذا الدويتو بنسيجه البوليفوني العام.

ثانياً، التوزيع الأوركسترالي جاء مقتصداً في عدد الآلات، لكنّه بقي مخلصاً لروح النص وجماعيّة العمل عبر تحرّره من الاستسلام للمونوفونيّة أولاً وللسيولة اللحنيّة ثانياً، وهما يقاومان بحرارة لإثبات قدرة الموسيقى الشرقيّة على عولمة نفسها بجذورها ومصادرها المقاميّة، سواء كانت عربيّة أو فارسية أو تركية. فتحاكي بذلك العصر والعالم من الداخل!

داخل هذا الدويتو، تظهر غزارة ورحابة حضور الحبّ في شخصية المرأة الشرقيّة وعطاءاتها. أثبت عازفا البيانو والتشيللو وهما يؤديان ما كتبه الموزّع، قدرة الموسيقى الشرقيّة بأنواعها على الذهاب إلى العالم بتفاعل داخلي يستطيع التعبير بحريّة عن المضمون الفني للأعمال الموسيقية الغنائية السامية، بما لا يقطع مع الجذور الثقافية للحضارات الشرقيّة، وهي تلامس بإمكانياتها العالية قدرات التفاعل مع أصوات العصر، حيث وصل البيانو في بعض ضواحي العمل ليلامس بعض العوالم الصوتيّة لبلدان أميركا اللاتينيّة، بعافية وصدق لا تساومان على النوعيّة والثبات.

لم يضعف تقليل استخدام الآلات شيئاً من نوعيّة العمل، بل عمل باقتصاد تعبيري لم يترك شيئاً ناقصاً ليقع في المصادفة أو الكسل. اللافت هو أهميّة ما قاله الفيديو، الذي سار مع العمل ليكشف حقائق لم يشأ النصّ قولها عن واقع المرأة عندنا، فرغم أنّ المرأة الإيرانيّة من أكثر النساء تقدّماً وإحرازاً للمنجزات النوعيّة في طبيعة دورها في المجتمع الإيراني، ورغم كونها معزّزة مكرّمة، وهذا ما لا يعرفه كثيرون أو يتجاهله العارفون به لأسباب سياسيّة، ومع ذلك نجد المرأة غائبة عن حقل الغناء، لأسباب دينيّة لا تخفى عن اللبيب. أعتقد أن هذا هو ما يريد أن يفسّره الفيديو الحافل بعناصر فنيّة ظاهرها البساطة لكنّها تستبطن جماليات العمق والصدق في التعبير عما لا يريد النص الإفصاح عنه.

باختصار هذا الدويتو الرائع يقول الكثير في الفنّ، لكنّه بحاجة لسماعه ومشاهدته مرات عدة لأنّه لا يمكن للمُتلَقّي أن يكتشفه كله دفعة واحدة، بل سيظهر له تباعاً. العمل يحمل قيمة فنيّة تحفل بالمتعة إلى جانب قيَمِه الفكريّة والثقافيّة الأخرى، فما بالك بانجازاته الفنيّة شعريّاً وغنائيّاً وموسيقيّاً، ولناحية فنّ التوزيع الذي أبدع فيه علي منتظري مع علي رضا قرباني ومايا حبيقة وإحسان مطوّري والبقية. في الختام، مايا حبيقة كانت مبدعة في إيصالها للأمانة الفنية وتستحقّ التهنئة والإضاءة، وربما جائزة من ضمن جوائز كثيرة يستحقّها هذا العمل المبتكر!

(جاد حبيقة)

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 27 تموز 2021 العدد 4398

صورة وخبر

يتسابق الأزواج والعائلات والشباب لإجراء جلسات تصوير ساحرة عند مغيب الشمس فوق حقل الخزامى المترامي الأطراف خارج عاصمة مولدوفا. إلى جانب جمال شكلها ولونها الجذّاب، يُستخدم الـ «لافندر» على نطاق واسع في مستحضرات التجميل، فيما تستخدم رائحته لتهدئة الأعصاب ومكافحة القلق والأرق. وفي سياق متصل، أثبتت الأبحاث العلمية أن زيت الخزامى يملك خصائص طبية عدّة، من بينها قدرته الكبيرة على قتل البكتيريا، وتسكين الألم، كما يخفف من شدّ العضلات ويزيل المغص ويطرد الغازات من المعدة. (سيرغي غابون ــ أف ب)

العولمة الثقافية في المناهج التربوية

«العولمة الثقافية وأثرها على تغيّر القيم في المناهج التربوية»، هو عنوان الندوة الرقمية التي يقيمها «مركز الأبحاث والدراسات التربوية»، غداً الأربعاء، بالتعاون مع «جمعية التعليم الديني الإسلامي» و«مركز أمان للإرشاد السلوكي والاجتماعي» و«معاهد سيدة نساء العالمين» وموقعَي «هُداة» و«ارتقاء». يحاضر في الندوة كل من الأكاديمي طلال عتريسي والشيخ عباس كنعان، فيما يديرها الباحث عبد الجواد قصير (الصورة).

«العولمة الثقافية وأثرها»: غداً الأربعاء ـ الساعة الخامسة عصراً ـ منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا ـ رمز النشاط: 5490259130/ رمز المرور: 12345)، والسوشال ميديا.

أغوب كانلدجيان قابضاً على الوقت

بعد غدٍ الخميس، ينطلق في صالة «آرت لاب» في الجميزة معرض جديد للمصوّر الفوتوغرافي أغوب كانلدجيان، على أن يستمر لغاية 27 آب (أغسطس) المقبل. في المرحلة الثانية من مشروعه المستمرّ Time Perception (إدراك الوقت)، يقدم كانلدجيان محاولته المستحيلة لالتقاط، حفظ، والاستيلاء على اللحظة السريعة الزوال. من خلال سلسلة من الصور، يمكّن الفنان الجمهور من إلقاء نظرة على عالمه حيث «ينقل الوقت انطباع النسبية». تتأثّر أعمال أغوب بأبعاد الصورة المطبوعة، «من خلال عمق اللون الأسود، بالإضافة إلى ما هو غير المرئي... المادي وغير الملموس»، بحسب النص التعريفي بالمعرض.

افتتاح Time Perception: الخميس 29 تموز (يوليو) الحالي ـ س: 15:00 ـ صالة «آرت لاب» في الجميزة (بيروت). للاستعلام: 03/244577

أكرم زعتري... «هبوط» في طريق الشام

ضمن فعاليات الدورة السادسة عشرة من «المهرجان الدولي للسينما الوثائقية» (شاشات الواقع)، تحتضن «سينما مونتاني» في المعهد الفرنسي في بيروت، بعد غدٍ الخميس، عرض الفيلم الروائي «الهبوط» (62 د . 2019) بحضور مخرجه أكرم زعتري (الصورة). الشريط الذي سبق أن عُرض في «بينالي الشارقة 14» كجزء من تجهيز وفي الدورة السبعين من «مهرجان برلين السينمائي الدولي»، يستكشف أطلال مشروع سكني في الشارقة. يجد الفنانون اللبنانيون شريف صحناوي وعبد قبيسي وعلي الحوت أنفسهم عالقين في الصحراء. تتخذ تحركاتهم، إتصالاتهم واكتشافهم للموقع شكل استكشاف صوتي للمكان. تتشابه مجموعة من الإيماءات البسيطة مع البنية والفضاء والعتبة والطابع العمودي والمنظور. تعيد أفعالهم إلى الذاكرة العروض الأدائية الأولى لحسن شريف التي أقيمت في صحراء الإمارات خارج المراكز الحضرية.

يتخذ أكرم زعتري في هذا العمل من منطقة الغريفة الشعبية نقطة انطلاق له، وهو مشروع إسكان عام بني لأبناء قبيلة الكتبي في المدام بالشارقة أوائل الثمانينيات. وفي عام 1994، انتقلت الأسر إلى مساكن جديدة في المنطقة المجاورة، مخلفة وراءها، بيوتها القديمة التي غمرتها الرمال المتحركة ببطء. واليوم، تبدو الغريفة أنقاضاً.

عرض فيلم «الهبوط»: بعد غدٍ الخميس ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «سينما مونتاني» (المعهد الفرنسي/ طريق الشام ـ بيروت). (للاستعلام: metropoliscinema.net).

«أنا بيروت»... مسلسل تجريبي

«أنا بيروت» هو مسلسل تجريبي جديد من توقيع تسعة فنانين لبنانيين، في طور استكشاف ذواتهم والمدينة التي يعيشون فيها: بيروت. يُنجز العمل الدرامي بواسطة Home of Cine - Jam، في إطار ورشة عمل إبداعية مخصصة للأفلام تقودها المخرجة اللبنانية موريال أبو الروس. هكذا، سيوقّع كلّ من الفنانين التسعة حلقة من المسلسل، وهم: غنا عبود، ماري ـ روز أسطا، قمر السخن، بشير أسمر، جان ـ بيار عبدايم، جلبير كرم، قالنتينا الخوند، آلين عويس وشرين رفّول. تهدف ورشة العمل إلى «إعادة إتصال الفنانين بقدرتهم الجوهرية على الإبداع. فيصبح الاحتفاء بوجود الفنانين المحليين المستقلين وإرشادهم لتصوير مشاعرهم من خلال الفنون السمعية البصرية في تعبير سينمائي حرّ بلغتهم الخاصة وتعبيرهم المتفرّد هو الغاية من هذا البرنامج».